IUGJIS
Vol 27, No 2, 2019, pp 279 - 312

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2017-12-28)، تاريخ قبول النشر (2018-01-25)

الموصول لفظاً المفصول معنى في سورة يوسف عليه السلام مواطنه وضوابطه وأثره على المعنى

أ. أحمد عبد الرحمن الملاد [1]،*

أ.د. أحمد خالد شكري سابسوغ [2]

[1] قسم أصول دين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

[2] الجامعة الأردنية.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: aaamallad@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث الموجز إلى استقراء مواضع علم الموصول لفظاً المفصول معنى في قصة يوسف -عليه السلام- في القرآن الكريم، وتأصيل ضوابطه، ووبيان أثر ذلك على المعنى.

واتبع الباحث فيه المنهج الاستقرائي من خلال استقراء مواضع سورة يوسف المندرجة تحت هذا العلم في المطولات من كتب التفسير، وكتب الوقف والابتداء وكتب إعراب القرآن، أعقب ذلك المنهج المقارن متمثلا في النظر في أقوال المفسرين والموازنة فيما بينها قدر وسع الباحث؛ لبيان ما هو مندرج تحت هذا العلم، تلاه التأمل في آيات قصة يوسف، ومن ثم تحليلها وتأصيل الضوبط التي يمكن إرجاع المواضع إليها في تلك القصة.

وخلصت الدراسة إلى أن مواضع البحث في سورة يوسف منها ما يصح إدراجه تحت هذا العلم، ومنها ما لا يصح إدراجه، ويمكن إرجاع ما صح منها إلى أربعة ضوابط، وهي: الحذف، واختلاف عود الضمير، والاستئناف، والتقديم والتأخير.

كلمات مفتاحية: الموصول لفظا، المفصول معنى، قصة يوسف، القصص القرآني، علوم القرآن.

The Words which are Grammatically Connected and Disconnected in terms of Meaning in the Story of Prophet Yusuf

Abstract

The Words which are Grammatically Connected and Disconnected in terms of Meaning in the Story of Prophet Yusuf, examples and standards and their impact on the meaning

This research aims to examine the verses which are relative in letter and irrelative in spirit in the story of Yusuf, In the Quran, establish controls of such science and explain effect of this conception on the meaning .

The inductive approach is used by examining the places of this concept in Chapter of Yusuf under this science in the books of interpretation, stop and start books, and declension of Quran books. Further, the comparative approach is used by examining and comparing views of interpreters, as much as possible, in order to explain the matters falling under this science. Then, the verses of the story of Yusuf are contemplated and analyzed, and the controls to which places of this concept in such story are referenced are established .

The study concludes that some places of research in Chapter of Yusuf can be included in this science and some cannot. The matters that can be included are subject to five controls, namely: elision, different reference of pronoun, different teller, resumption, and anastrophe.

Keywords: Qur'an, Prophet Yusuf, Qur'anic Story, Science of, Qur'anic Sciences

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإنه لما كان القرآن الكريم أشرف العلوم، كان الفهم لمعانيه أشرف الفهوم؛ لأن شرف العلم من شرف المعلوم، ومن أَجَلِّ علوم القرآن علم الموصول لفظاً المفصول معنى الذي يمكن به تفسير الآيات القرآنية وتوضيح معانيها على أتمِّ مطلوب، كما يرفع اللبس الذي يعرض لقارئ كتاب الله عز وجل في المواضع التي لم يتبين له مراد الله فيها بسبب اتصال اللفظ وانفصال المعنى، قال السيوطي: "وهو نوع مهم جدير أن يفرد بالتصنيف ... وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة"[1]، ولذا كانت أهمية هذه الدراسة، لارتباطها بكتاب الله تعالى تجلية وتوضيحا وإزالة للبس الذي يمكن أن يعرض لتالي آيِ الكتاب العزيز.

لذا جاءت هذه الدراسة لتجلي مواضع الموصول لفظاً المفصول معنى في قصة يوسف –عليه السلام– وضوابطه وأثره على المعنى.

سائلا ربي تمام التسديد، وطالبا منه العون والتأييد.

ولما كانت كل دراسة لا بُدّ أن يكون لها أسئلة تقوم عليها محاور تلك الدراسة لمحاولةِ الإجابة عنها، فإنني أوجزت إشكالية البحث فيما يأتي:

*– ما حد علم الموصول لفظاً المفصول معنى في القرآن الكريم؟.

*– ما مواطن الموصول لفظاً المفصول معنى في قصة يوسف عليه السلام؟.

*– ما ضوابط الموصول لفظاً المفصول معنى في قصة يوسف عليه السلام؟.

*– ما أثر هذا العلم على المعنى في التفسير؟

والذي تَرُومهُ هذه الدراسة هو التعريف بهذا العلم، وبيان مواضعه وضوابطه في قصة يوسف عليه السلام، وأثره على التفسير على النحو الآتي:

*– بيان معنى الموصول لفظاً المفصول معنى في القرآن الكريم.

*– جمع مواطن الموصول لفظاً المفصول معنى في قصة يوسف –عليه السلام– ودراسة أقوال المفسرين فيها.

*– تحديد الضوابط التي ترجع إليها مواضع الموصول لفظاً المفصول معنى في قصة يوسف.

*– إبراز أثر علم الموصول لفظاً المفصول معنى في الترجيح بين أقوال المفسرين.

الدراسات السابقة

لم يتنبه إلى هذا الموضوع سوى الباحثة: خلود شاكر فهيد العبدلي، في رسالتها الجامعية بعنوان: الموصول لفظاً المفصول معنى في القرآن الكريم من أول سورة يس إلى آخر القرآن الكريم جمعا ودراسة، الناشر: مركز تفسير للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة النشر: 1431هـ، وقسمت الباحثة الرسالة إلى بابين: جعلت الباب الأول للمادة النظرية، والباب الثاني للمادة التطبيقية في ربع يس كاملا.

(1) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن(ج309/1).

ولم أعثر –فيما اطلعت عليه– مكتملا على غير دراسة خلود العبدلي.

وتفترق دراستي عن دراسة الباحثة خلود من ثلاثة أوجه:

الأول: أن دراستي موضعية تختص في مواضع هذا العلم من قصة يوسف عليه السلام، أما رسالة الباحثة خلود فهي في ربع يس.

الثاني: لم تتطرق الباحثة خلود إلى أثر هذا العلم على المعنى مما جعل رسالتها كتابا لجمع مواطنه فحسب، دون أن يتجلى أثر هذا العلم لا سيما في الترجيح فيما اختلف في كونه مندرجا تحته أم لا، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة توضيحه وبيانه من خلال إظهار أثر هذا العلم في توضيح المعنى المراد في قصة نبي الله يوسف.

الثالث: سأقوم بإرجاع كل موضع من مواضع قصة يوسف مما ترجح عندي أنه من الموصول لفظاً المفصول معنى إلى ضابط يسهل من خلاله البحث عن نظائره في بقية المواضع، وهذا ما لم تفعله الباحثة خلود البتة في مواضع دراستها.

وبهذا يتبين أن الحاجة داعية إلى الكتابة في هذا العلم المغفل من علوم القرآن الكريم، تأصيلاً واستقراءً لمواضعه، وأرجو أن يكون هذا البحث حبة منسبكة في عقد هذا العلم المنثورة مواضعه في جميع سور الكتاب العزيز.

منهج البحث:

واقتضت طبيعة هذا البحث اتباع المناهج الآتية:

- المنهج الاستقرائي: ويتمثل في استقراء مواضع قصة يوسف التي يمكن إدراجها تحت هذا العلم من خلال الاطلاع على المطولات من كتب التفسير، والكتب التي اعتنت بالوقف والابتداء، وكتب الإعراب.
- المنهج المقارن: ويتجلى في النظر في أقوال المفسرين والموازنة فيما بينها قدر وسع الباحث.
- المنهج التحليلي: ويظهر جليا من خلال التأمل في آيات قصة يوسف، ومن ثم تحليلها وتأصيل الضوبط التي يمكن إرجاع المواضع إليها في تلك القصة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يُقسَم إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها إشكالية الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة، ومنهج البحث المستخدم فيها، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه تعريف الموصول لفظاً المفصول معنى لغة واصطلاحا

المبحث الأول: ما كان مرده إلى ضابط واحد من مواضع الموصول لفظاً المفصول معنى، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الحذف.

الثاني: اختلاف عود الضمير.

الثالث: الاستئناف.

المبحث الثاني: ما تنازعه أكثر من ضابط، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما تردد بين الاستئناف والتقديم والتأخير

المطلب الثاني: ما تردد بين الاستئناف واختلاف عود الضمير

المطلب الثالث: ما تردد بين الحذف وبين التقديم والتأخير

المبحث الثالث: ما لم يترجح اندراجه تحت علم الموصول لفظاً المفصول معنى

وفيه ثلاثة مطالب، خصص كل مطلب لآية وسمي برقمها

الخاتمة، وفيها أهم النتائج

ربي يسر وأعن عبدك

التمهيد

تعريف الموصول لفظاً المفصول معنى لغة واصطلاحاً

علم الموصول لفظاً المفصول معنى يحتاج إلى تأصيل وتقعيد حاله حال سائر علوم القرآن الكريم، وأول ما يستهل به التأصيل لهذا العلم بيان معنى مفرداته في اللغة، ثم بيان معناه في اصطلاح علوم القرآن الكريم.

أولاً: تعريف الموصول لفظاً المفصول معنىً في اللغة

لمعرفة المعنى العام لهذا المصطلح يتعين بيان المعنى اللغوي لكل مفردة من مفردات عنوان هذا البحث.

الموصول: اسم مفعول من الفعل المجرد: وَصَلَ، يُقال: وصل الشيء بالشيء يصله، وصِلةً، وصُلةً[1]– بالكسر والضم[2]؛ أي: ضمه به، وجمعه، ولأمه [3] فهو موصول، والوصل: خلاف الفصل[4]، واتصل الشيء بالشيء: لم ينقطع، فالمعنى الأصلي للوصل في اللغة هو: الضم، والجمع، والالتئام، وعدم التفريق، وإليه ترجع استعمالات هذه المادة.

لفظاً: مصدر من الفعل: لَفَظَ، ولَفِظَ[5]، ومادة (اللام، والفاء، والظاء): تدل على طرح الشيء، وغالب ذلك أن يكون من الفم، تقول: لَفَظَ بالكلام يَلفِظُ لفظاً[6]، فاللفظ: الكلام[7]، يقال: لفظ بالشيء يلفظ لفظاً: تكلم، وفي التنزيل العزيز: (ما يلفظ من قولٍ ...)[ق:18] [8].

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب(ص726).

(2) انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ص155).

(3) انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (ج2/ 1037).

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج726/11).

(5) قال الفيروز آبادي "لَفِظَه، وبه كضَرَبَ، وسَمِعَ . القاموس المحيط، 4ج، مادة: "لَفَظَ"، على وزن (ضَرَبَ). انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (ج263/5).

(6) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج259/5).

(7) انظر: ابن عباد، المحيط في اللغة (ج263/10).

(8) انظر: ابن منظور، لسان العرب(ج7 /461).

المفصول : اسم مفعول من الفعل: فَصَلَ، ومادة (الفاء، والصاد، واللام): تدل على تمييز الشيء من الشيء، وإبانته عنه، يقال: فصلت الشيء فصلاً[1]، ويقال: فصلت الشيء فانفصل؛ أي: قطعته فانقطع[2]، وعليه يكون المعنى الأصلي للفصل في اللغة هو: القطع، والتمييز، ومنه الفاصلة القرآنية[3]، والإبانة، والتفريق، وإليه ترجع استعمالات هذه المادة،

معنىً: مصدر ميمي من الفعل عَنِيَ، والمعنى: إظهار ما تضمنه اللفظ، وهو مشتق من قولهم: عَنَتِ الأرض بالنبات: أنبته حسناً، وعَنَتِ القرية : أظهرت ماءها[4]، والمعنى، والتفسير، والتأويل واحدٌ[5]، ومعنى الشيء، ومعناه، وفحواه، ومقتضاه، ومضمونه، كله ما يدل عليه اللفظ[6]، فعلى هذا يكون معنى الكلام هو: مقصده، والمراد منه، وفحواه، ومقتضاه، ومضمونه.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول: إن الموصول لفظاً المفصول معنىً في اللغة هو: الكلام المجموع في اللفظ، المقطوع عما اتصل به من جهة المقصود.

ثانياً: تعريف الموصول لفظاً المفصول معنىً في اصطلاح علوم القرآن الكريم :

اكتفى المحاسبي، والزركشي ، والسيوطي – رحمهم الله تعالى – بذكر أمثلة لعلم الموصول لفظاً المفصول معنى[7] دون أن أن يذكروا تعريفا جامعا مانعا له، وتبعهم على هذا ابن عقيلة في الزيادة والإحسان[8].

وقد أجادت الدكتورة خلود العبدلي فيما خَطَّه يراعها في تعريف لهذا العلم، استوحته مما سطره الزركشي والسيوطي [9] من الأمثلة، وهو: "مجيء الآية، أو الآيات في السورة الواحدة على نظم واحد في اللفظ، يوهم اتصال المعنى"[10]، وهو تعريف مرتضى.

فقولها: مجيء الآية أو الآيات: قيد في بيان محل الوصل اللفظي يخرج ما عداه، فلا يكون بين السورتين مثلاً، ولا يكون في غير كلام الله تعالى، وقولها: على نظم واحد: أي: يأتي الكلام تلو الكلام منتظماً لفظه، ولو لم يربط بينه بحرف عطف، وقولها: في اللفظ : أي : محل الإبهام هو اتصال اللفظ، وليس المقصود في اتصال اللفظ هنا الاتصال الإعرابي، إنما المقصود تجاور الألفاظ، يؤكد هذا قول ابن الجوزي في بيان معنى هذا العلم: "قد تأتي العرب بكلمة إلى جانب أخرى كأنها معها، وهي

(1) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج4 /505).
(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج521/11).
(3) انظر: معابده، التآلف الصوتي في القرآن الكريم (مج 343/43).
(4) انظر: الراغب، المفردات في غريب القرآن (ص350).
(5) انظر: ابن منظور، لسان العرب(ج106/15).
(6) انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج258/10).
(7) انظر: المحاسبي: فهم القرآن، المفصل والموصول(ص 496– 499)، والزركشي، البرهان في علوم القرآن ، النوع الثاني: في معرفة المناسبات بين الآيات (ج1، ص146 – 148)، والنوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة (ج364/3– 365). والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن ، النوع التاسع والعشرون: في بيان الموصول لفظاً المفصول معنىً (ج267/1 – 269).
(8) ابن عقيلة المكي، الزيادة والإحسان في علوم القرآن (ص 479 – 485).
(9) يبدو أن الباحثة خلود العبدلي لم تنظر فيما سطره المحاسبي فيما يتعلق بهذا العلم مع أن له قدم السبق –فيما اطلعت عليه–، ويظهر ذلك مما كتبته في تاريخ نشأة هذا العلم؛ فهي لم تذكره البتة، وجعلت أول من ألف في هذا العلم السيوطي، وسبقه الزركشي بذكر أمثلة ألحق بعضها في علم المناسبات، وذكر البعض الآخر في باب المدرج، واقتصرت على هذين، مع أن المحاسبي سبقهما في إيراد مجموعة من الأمثلة في كتابه فهم القرآن
(10) العبدلي، الموصول لفظا المفصول معنى في القرآني الكريم من أول يس إلى آخر القرآن(ص24–28).

غير متصلة بها"[1]، فقوله: "قد تأتي العرب بكلمة إلى جانب أخرى كأنها معها" بيان للمقصود بـــ (الموصول لفظاً)، وقوله: "وهي غير متصلة بها" بيان لـــ (المفصول معنىً)، ويؤكد ذلك قول السيوطي – في الموصول لفظاً المفصول معنىً: "وحقيقته في أسلوب القرآن: أن تجيء الكلمة إلى جنب أخرى كأنها في الظاهر معها، وهي في الحقيقة غير متعلقة بها"[2].

وقولها: يوهم: الإيهام هنا أعم من الإشكال؛ لأن اتصال اللفظ يوهم دائماً اتصال المعنى سواء أكان في اتصال اللفظ إشكال في فهم المعنى، أم لم يكن، وهذا القيد لبيان أن مدار البحث في هذا الموضوع هو رفع توهم اتصال المعنى في الآية أو الآيات المتصلة لفظاً، إذ المراد فصله.

وقولها: المعنى: المراد بالمعنى ما هو أعم من الموضوع، إذ قد يكون الموضوع واحداً، لكن المعنى ينفصل باختلاف القائل، أو اختلاف مرجع الضمير، أو الاعتراض، ونحوه من أسباب انفصال المعنى.

ولا يشترط في كل المواضع أن تكون مشكلة، فقد يقع فيها الوهم بأنها مشكلة وهي ليست كذلك.

المبحث الأول

ما كان مرده إلى ضابط واحد من مواضع الموصول لفظاً المفصول معنى

في هذا المبحث سأورد أربع آيات من قصة نبي الله يوسف –عليه السلام–، ومردها إلى ثلاثة أسباب جعلتها مندرجة تحت هذا العلم، الضابط في الآيتين الأولى والثانية هو الحذف، وفي الثالثة اختلاف عود الضمير، وفي الرابعة الاستئناف، وفيما يأتي تفصيلها:

المطلب الأول: الحذف

ورد في قصة يوسف –عليه السلام– موضعان مردهما إلى الحذف، وفيما يأتي بيانهما مفصلا:

الموضع الأول: الآية الخامسة عشرة

قال الله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) [يوسف:15]

يقول الله جل شأنه متحدثا عن إخوة يوسف: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غيابة الجب) وعزموا على ذلك أوحينا إلى يوسف في البئر تقوية لقلبه: لتصدقنَّ رؤياك ولَتُخبِرنَّ إخوتك بصنيعهم هذا بعد هذا اليوم (وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ) بأنَّك يوسف في وقت إخبارك إياهم[3].

قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا)[يوسف:15].

اختلف المفسرون في بيان جواب (لمَّا) التي صدرت بها الآية على أربعة أقوال[4]:

(1) نقله عنه السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج268/1).
(2) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج268/1).
(3) انظر: الواحدي، الوجيز (ص540).
(4) انظر: أبا حيان، البحر المحيط (ج287/5)، السيوطي، الدر المنثور(ج161/4)، الهمذاني، الفريد(ج37/3)، العكبري، إعـراب القـرآن(ص725)، الشوكاني، فتح القدير(ج13/3الخفاجي، حاشية الشهاب(ج161/5).

القول الأول: أن جواب (لمَّا) محذوف، ثم اختلفوا في تقديره فقيل: عرفناه وأوصلنا إليه الطمأنينة، وقيل: فعلوا به ما فعلوا من الأذى، وقيل: جعلوه فيها، وقيل: عظمت فتنتهم، وقيل: حفظناه.

وعلى هذا يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، وضابطه الحذف؛ إذ إن جملة (وأوحينا) ليست متصلة المعنى بما سبق، والعطف فيها على جواب (لما) المحذوف، أو هو من باب الاستئناف.

قال أبو السعود: "وجواب (لمَّا) محذوف إيذاناً بظهوره وإشعاراً بأن تفصيله مما لا يحويه فلك العبارة، ومجمله فعلوا به من الأذية ما فعلوا ..."[1].

القول الثاني: الجواب هو: جملة: (قالوا يا أبانا إنا ذهبنا نستبق...) في الآية [يوسف:17] ، فيكون في الكلام تقديم وتأخير، واستحسن هذا الوجه أبو حيان[2].

وعليه يكون هذا الموضع أيضا من الموصول لفظاً المفصول معنى، وضابطه التقديم والتأخير.

القول الثالث: جواب (لمَّا) هو: جملة (أوحينا)، والواو: زائدة، وهو رأي الكوفيين[3]، والتقدير: فلما ذهبوا به أوحينا إليه.

القول الرابع: الجواب هو: جملة: (أجمعوا)، والواو: زائدة مؤكدة، ذكر هذا الواجهَ الهمذانيُّ في الفريد[4]، والتقدير: فلما ذهبوا به أجمعوا، وهو ذات القول الثالث، إلا أنه يفترق عنه في تعيين الجملة التي هي جواب (لَمَّا)؛ فعلى القول الثالث جواب (لَمَّا) جملة (وأوحينا) والواو مقحمة، وعلى الرابع جواب (لَمَّا) جملة (وأجمعوا)، والواو أيضا مقحمة.

وعلى هذين القولين لا يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى.

والذي يظهر للباحث بعد النظر في الأوجه المتقدمة أن الوجه الأول هو أرجح هذه الأقوال؛ لما يعتري بقية الأقوال من مطاعن لا تنهض بها أمام القول الأول، فالقول الثاني يعاب عليه البعد بين (لَمَّا) وجوابها، قال أصحاب التفصيل معقبين على هذا القول: "وفيه ضعف لبعد الكلام بعضه عن بعض"[5].

وأما الوجهان الثالث والرابع فإنهما رأي الكوفيين المبني على أن الواو مقحمة، أي: زائدة، والقول بزيادة الحروف مما وقع فيه الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة.

وبيان هذا الأمر: أن مذهب الكوفيِّينَ هو: جواز وقوع الواوِ زائدةً لغير معنى في جواب (لما) و(حتى إذا)، وشاركهم من البصريين في هذا المذهب الأخفشُ، وأبو القاسم بن بَرهان، وتبعهم ابنُ مالك. ونَسَب الرمَّانيُّ[6]، وأبو البركات الأنباري[7]

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم(ج86/3).
(2) أبو حيان، البحر المحيط (ج287/5).
(3) ومثله عندهم: «فلما أسلما وتله للجبين» [الصافات: 103]، وكذلك: «حتى إذا جاؤوها وفتحت» [الزمر: 73]، فالواو عندهم تزاد بعد (لمَّا) وبعد (حتى إذا)، وهي عاطفة عند البصريين. انظر: أبا حيان، البحر المحيط (ج287/5)، السمين الحلبي، الدر المصون(ج161/4)، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف(ص374).
(4) انظر: الهمذاني، الفريد(ج37/3).
(5) الخطيب وآخرون، التفصيل في إعراب آيات التنزيل(ج230/12).
(6) انظر: الرماني، معاني الحروف(ص63).
(7) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (ص366).

القولَ بهذا الرأي للمبرد وهو من البصريين، ولكنّ المبرِّد قال عن مذهب القائلين بزيادة الواو لغير معنى: "وهو أبدع الأقاويل؛ أعني زيادة الواو"[1]، مما يؤكد أنه لم يشذ عن مذهب البصريين.

واستدل الكوفيُّون على مذهبهم هذا بأدلة من القرآن ولغة العرب، منها: زيادة الواو في (وَفُتِحَتْ) في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[الزمر: 73]، وزيادتها في (وَنَادَيْنَاهُ) في قوله: (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ*وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) [الصافات:103-104]، وغيرها من الآيات.

كما استدلوا على ذلك من شعر العرب بقول امرىء القيس:

فَلَمَّـــا أَجَزنـــا ســـاحةَ الحـــيِّ وانْتَحـــى بنـــا بَطْـــنُ خَبْـــتٍ ذي قِفـــافٍ عَقَنْقَـــلِ[2]

وغير ذلك من الأدلة.

أمَّا البصريون فلا يُجيزون وقوع الواو مزيدةً، لأن الحروف عندهم (وضعت للمعاني، فذكرها بدون معنى يقتضي مخالفة الوضع، ويورثُ اللَّبْسَ. وأيضًا فإن الحروف وضعت للاختصار نائبة عن الجمل، كالهمزة فإنها نائبة عن (أستَفْهِم)، وزيادتها يُنقِصُ المعنى[3].

وتأول البصريون أدلة الكوفيين، وقالوا إن الواو فيها عاطفة، وإن الجواب محذوفٌ مقدَّرٌ، قال ابن جني بعد ذكره لقول الكوفيين في إجازة أن تكون الواو زائدة: "فأما أصحابنا -يعني البصريين- فيدفعون هذا التأويل البتة، ولا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتياد في مثلها"[4].

وقال أيضا: "وذهب أصحابنا إلى أن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره"[5].

وذكر ابن جني الجواب عن الآيتين اللتين استشهد بهما الكوفيون وعلى رأسهم الفراء فقال عن قوله تعالى: (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ *وَنَادَيْنَاهُ) وتأويل ذلك عندنا على معنى: فلما أسلما وتله للجبين، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا أدرك ثوابنا

(1) انظر: المبرد، المقتضب(ج80/2).

(2) البيت لامرئ القيس، في ديوانه (ص15)، من معلقته، ورواية شطره الثاني: بنا بطن ذي ركام عقنقل،
وأنشد البيت الفراء، معاني القرآن(ج21/2)، وروايته: "ذي قفاف"، وهو في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري(ص54)، مثل رواية الفراء، وعند الأزهري، تهذيب اللغة(ج148/11)، باب: (جئز) وفيه: ذي حقاف، وفي لسان العرب، لابن منظور(ج326/5)، باب (جوز)، وفيه: "ذي قفاف"، قال: ويروى: "ذي حقاف".
قال البطليوسي في الاقتضاب(ج217/3): ومعنى (أجزنا): قطعنا وخلفنا، وساحة الحي: فناؤه، و(انتحى) اعترض، والحقف: الكثيب من الرمل يعوج وينثني، وبطنه: ما انخفض وغمض، و(ركامه): ما تراكم منه بعضه فوق بعض، والعقنقل: ما تعقد منه ودخل بعضه في بعض، وانظر: ابن الأنباري، شرح السبع الطوال (ص54-55)، التبريزي، شرح القصائد العشر(ص86).

(3) انظر: العلائي، الفصول المفيدة (ص147).

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب(ج646/2).

(5) المصدر السابق،ص649.

ونال المنزلة الرفيعة عندنا، وكذلك قوله –عز وجل–: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) تقديره: صادفوا الثواب الذي وُعِدوه...[1].

وأما البيت الذي استشهد به الفراء فقد قال أبو عبيدة: "وانتحى: نسق على (أجزنا) وجواب فلما أجزنا: هصرت بفودي رأسها[2]"[3][4].

وخلاصة القول في هذه المسألة –من وجهة نظر الباحث– أن القول بالزيادة في القرآن مما يجب أن يُنَزَّهَ عنه كلام الرب جل شأنه، قال أبو حيان راداً قول من قال بالزيادة: "وهو قول مردود لأنه ليس في القرآن شيء زائد لغير معنى، قال البصريون: ليس في الآية زيادة، لأن جواب "لما" محذوف تقديره: "فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب عظمت فتنتهم" وقدره بعضهم: "جعلوه فيها" قال أبو حيان: وهذا أولى، إذ يدل عليه قوله: وأجمعوا أن يجعلوه"[5].

وبناء على ما تقدم فإن الراجح في هذا الموضع –من وجهة نظر الباحث– أنه مندرج تحت باب الموصول لفظاً المفصول معنى، وضابطه الحذف؛ إذ إن جملة (وأوحينا) على هذا الوجه ليست متصلة المعنى بما سبق، والعطف فيها على جواب (لما) المحذوف، والله أعلم بمراده.

الموضع الثاني: الآية الحادية والعشرون

قال تعالى: (وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [يوسف:21].

لما ذكر الله –جل شأنه– أن نبيه يوسف عليه السلام بيع بثمن بخس بين –سبحانه– حال مشتريه فقال تعالى: (وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته) وهو العزيز صاحب ملك مصر: (أكرمي مثواه) أي: أحسني إليه طول مقامه عندنا وقوله عز وجل:(عسى أن ينفعنا) أَيْ: يكفينا – إذا بلغ وفهم الأمور – بعض شؤوننا، (أو نتخذه ولداً)... (وكذلك) وكما نجَّيناه من القتل والبئر (مكَّنا ليوسف في الأرض) والمقصود بها: أرض مصر حتى بلغ ما بلغ وقوله: (ولنعلمه من تأويل الأحاديث) أي: فعلنا ذلك تصديقاً لقوله (ويُعلِّمك مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ) [يوسف:6]، (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ) أي: على ما أراد من قضائه؛ فلا يغلب غالبٌ على أمره، ولا يُبطل إرادته منازعٌ، (ولكنَّ أكثر الناس لا يعلمون) أَنَّ قدرة الله غالبةٌ ومشيئته نافذةٌ[6].

---

(1) المصدر السابق،ص646–647.

((2)) معنى هصرت جذبت وثنيت. والفودان: جانبا الرأس

(3) الأنباري، شرح القصائد السبع(ص55).

(4) انظر هذه المسألة إضافة إلى ما سبق: سيبويه، الكتاب(ج103/3)، الأخفش، معاني القرآن(ج124/1–125)، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن(ص252–254)، الأنباري، الإنصاف(ص366)، ابن يعيش، شرح المفصل(ج93/8)، المالقي، رصف المباني(ص487)، المرادي، الجنى الداني(ص164)، ابن قدامة، المغني(ص473)، المزني، الحروف(ص110)، تحقيق التفسير البسيط (ج278/5).

(5) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز(ج452/4) أبا حيان، البحر المحيط (ج287/5)، عبد الرزاق المهدي، حاشية معالم التنزيل(ج221/4).

(6) انظر: الواحدي، الوجيز(ص542).

قوله تعالى: (وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ) اختلف المفسرون في واو (ولنعلمه) على ثلاثة أقوال: الأول: أنها مستأنفة وهو رأي الأكثرين[1]، الثاني: أنها عاطفة[2]، والثالث أنها مقحمة، أي: زائدة وهو رأي الكوفيين[3].

والذي جعل المفسرين يختلفون في تعيين الواو سعيهم في إيجاد متعلق للجار والمجرور في قوله: (ولنعلمه)[4]؛ لأن الجار والمجرور فضلة، والفضلة لا بد لها من متعلق من الجمل الاسمية أو الفعلية، ولا متعلق هاهنا ظاهر، فكان لا مناص من تقدير محذوف، كما هو عند البصريين، أو حذف موجود، كما هو عند الكوفيين، وبيان ذلك فيما يأتي[5].

ذهب جمهرة المفسرين إلى أنه لا بد من تقدير متعلق للجار والمجرور، ثم انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول رأى أن متعلق الجار والمجرور فعل محذوفٍ بعده، أي: (وَلِنُعَلِّمَه فعلنا الإكرام والتمكين)، وعلى هذا تكون الواو استئنافية، قال الواحدي: "ومثل ذلك قوله تعالى: (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ* وَحِفْظًا) [الصافات: 6-7] أي: وحفظًا زيناها"[6].

الفريق الثاني رأى أن المتعلق محذوفٍ دل عليه فعلٌ قبله، أي: وفعلنا ذلك الإكرام والتمكين لنعلمه... والمحذوف معطوف على جملة (مَكَنَّا)، وعلى هذا القول تكون الواو عاطفة على معنى الكلام المتقدم، قال الزمخشري: "وَلِنُعَلِّمَهُ من تَأْوِيل الْأَحاديث كان ذلك الإنجاء والتمكين لأنّ غرضنا ليس إلا ما تحمد عاقبته من علم وعمل"[7].

وذهب الكوفيون إلى أن المتعلق هو: (مَكَنَّا) المذكور في الآية، وتكون الواو زائدة، وهو أضعف هذه الأقوال؛ لضعف القول بالزيادة.

والذي ظهر للباحث بعد النظر في مجموع الأقوال أن القولين الأولين يندرجان تحت باب الموصول لفظاً المفصول معنى، والضابط فيهما الحذف، فكلا القولين محتاج إلى تقدير جملة لا يستقيم المعنى تاما من غيرها، وبتقديرها يضاف معنى جديد للآية لم يكن لِيُستَجْلى ولا لِيدرَك من غير هذا العلم الجليل، وقد أشار الإمام الطيبي عليه سحائب الرضوان إلى معنى لطيف في تفسير هذه الآية حيث قال بعدما قدر الجملة المحذوفة: "وهذه الجملة معطوفة على قوله: (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ)، فَفُهِمَ من الجملة الأولى تمكينه في الأرض، وهو نعمة المُلْك، ومن الثانية: تعليمه الأحاديث، وهو نعمة العلم"[8]، وهذه المعاني كلها جاءت في عبارة موجزة، بعيدة عن التكرار، ولذا كان كلام أكثر المفسرين دائراً بين هذين القولين، مع إقرارهم بوجود محذوف، وأنه لا بد من تقدير، وإنما كان التنازع بينهم في موطن تقدير هذه الجملة، أهي قبل، الجار والمجرور أم بعده؟، خلافا

(1) انظر: الواحدي، التفسير البسيط(ج61/12)، وابن الجوزي: زاد المسير(ج198/4).
(2) نسبه الواحدي إلى بعض المفسرين بقوله: "وقال بعضهم"، انظر المرجع السابق، وأيده مؤلفو التفصيل في إعراب آيات التنزيل(ج245/12).
(3) انظر: الواحدي، التفسير البسيط (ج61/12).
(4) حرف الجر هو اللام، والمجرور: المصدر المنسبك من (أن) المضمرة وجوبا والفعل المضارع الداخلة عليه، وهذا على رأي البصريين.
(5) انظر: الواحدي، التفسير البسيط(ج61/12)، وأبو حيان، البحر المحيط(ج292/5)، والسمين، الدر المصون(ج166/4)، الخطيب وآخرون،التفصيل في إعراب آيات التنزيل(ج244/12).
(6) الواحدي، التفسير البسيط (ج61/12).
(7) الزمخشري، الكشاف(ج454/2).
(8) الطيبي، فتوح الغيب (ج285/8).

للقول الثالث وهو رأي الكوفيين؛ فقد جعلوا تعليم تأويل الأحاديث في الجملة الثانية علةً لتمكين الله نبيه يوسف عليه السلام في الأرض في الجملة الأولى، وعليه فتكون الجملتان متصلتين لفظاً ومعنى، أما على القولين الأول والثاني فيكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، وهو الراجح من وجهة نظر الباحث، والله أعلم بمراده.

المطلب الثاني: اختلاف عود الضمير

قال تعالى: (وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ)[يوسف:23].

يقول الله جل شأنه: (وراودته التي هو في بيتها عن نفسه) أي: دعت امرأة العزيز غلامها الذي في بيتها وتحت تدبيرها لإيقاع الأمر المكروه من غير إشعار أحد، (و) زادت المصيبة، بأن (غلقت الأبواب) وصار المحل خاليا، وقد دعته إلى نفسها (وقالت هيت لك) أي: افعل الأمر المكروه وأقبل إلي، (قال معاذ الله) أي: أعوذ بالله أن أفعل هذا الفعل القبيح، لأنه مما يسخط الله ويبعد منه، ولأنه خيانة في حق سيدي الذي أكرم مثواي، وهذا من أعظم الظلم، والظالم لا يفلح[1].

قوله تعالى: (إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ): اختلف المفسرون في المراد بـــ (ربي) هاهنا على قولين: أهو الله جل شأنه، أم هو سيده الذي كان يعيش في بيته، وفيما يأتي بيان ذلك:

القول الأول: أراد سيده العزيز، قال البغوي: "إِنَّهُ رَبِّي، يُرِيدُ أَنَّ زَوْجَكِ قِطْفِيرَ [2] سَيِّدِي أَحْسَنَ مَثْوَايَ، أَيْ: أَكْرَمَ مَنْزِلِي هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ"[3].

وعلى هذا القول يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ وتكون الهاء في (إنه) ضمير الشأن، والضابط في هذا الموضع اختلاف عود الضمير.

القول الثاني: أراد الله جل شأنه، قال أبو إسحاق الزجاج: "ويجوز أن يكون المعنى: إن الله ربي أحسن مثواي، أي تولاني في طول مقامي، فلا أرتكب ما قد نهى عنه وحرمه"[4]، وقال البغوي: "وَقِيلَ: الْهَاءُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يُرِيدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ، أَيْ آوَانِي وَمِنْ بَلَاءِ الْجُبِّ عَافَانِي"[5]، وقد رجح هذا القول أبو حيان[6].

وعلى هذا القول لا يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ لأن الضمير عائد إلى أقرب مذكور وهو لفظ الجلالة في قوله (قال معاذ الله).

---

(1) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن(ص396).

(2) هذا الاسم للعزيز لم يثبت في كتاب ولا سنة صحيحة، وإنما هو مما نقله بعض المفسرين من الإسرائيليات

(3) البغوي، معالم التنزيل(ج2/483).

(4) نقله عنه الماوردي، النكت والعيون(ج3/23)، والواحدي، التفسير البسيط (ج12/71)، وفي معاني القرآن خلاف ذلك؛ لأنه قال: "أي إن العزيز ربي". الزجاج، معاني القرآن(ج3/101)، ولعله توضيح من أحد النساخ.

(5) البغوي، معالم التنزيل(ج2/483).

(6) انظر: البحر المحيط(ج6/257).

والذي يظهر للباحث أنه أراد العزيز، والمعنى: إنه ربي أي سيدي[1] أحسن مثواي فلا أخونه، يعني زوجها، قاله مجاهد' وابن إسحاق' والكلبي' والسدي[2] وأكثر المفسرين[3]، وعلى هذا يكون المعنى: "إن الذي اشتراني هو سيدي أنعم علي بإكرامي، فلا أخونه في حرمه، إن فعلت ذلك كنت ظالمًا"[4].

وقد رد هذا الوجه أبو حيان بعد ما ذكره قائلا: "ويبعد جداً، إذ لا يطلق نبي كريم على مخلوق أنه ربه، ولا بمعنى السيد، لأنه لم يكن في الحقيقة مملوكا له"[5].

والجواب عن ذلك عند الفخر الرازي حيث قال: "وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجْرَى هَذَا الْكَلَامَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَعَلَى وَفْقِ مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ فِيهِ مِنْ كَوْنِهِ عَبْدًا لَهُ، وَأَيْضًا أَنَّهُ رَبَّاهُ وَأَنْعَمَ عَلَيْهِ بِالْوُجُوهِ الْكَثِيرَةِ فَعَنَى بِكَوْنِهِ رَبًّا لَهُ كَوْنَهُ مُرَبِّيًا لَهُ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْمَعَارِيضِ الْحَسَنَةِ"[6].

ويظهر أثر هذا الترجيح بما يترتب عليه من فوائد، ومنها:

الأولى: أن السيد والمالك يجوز أن يسمى (ربّا) .

الثانية: أنه يجوز ترك القبيح لقبحه، ورعاية حق غيره، وخشية العار، أو الفقر، أو الخوف، ونحو ذلك. ولا يقال: التشريك غير مفيد في كونه تاركا للقبيح، وأنه لا يثاب عليه.

الثالثة: تدل أيضا على لزوم حسن المكافأة بالجميل، وأن من أخلّ بالمكافأة عليه، كان ظالما[7].

الرابعة: الضمير –على هذا القول– هو ضمير الشأن، "وفائدةُ تصديرِ الجملة به الإيذان بفَخامة مضمونِها مع ما فيه من زيادة تقريرِه في الذهن فإنّ الضميرَ لا يُفهمُ منه من أولِ الأمرِ إلا شأنٌ مبهمٌ لهُ خطرٌ فيبقى الذهنُ مترقّباً لما يعقُبه فيتمكنُ عندَ ورودِه لَهُ فضلُ تمكُّنٍ فكأنه قيل إن الشأنَ الخطيرَ هذا وهو ربي أي سيدي العزيزُ أحسنَ مثواي أي أحسن تعهّدي حيث أمرك بإكرامي فكيف يمكن أن أُسيء إليه بالخيانة في حَرَمه وفيه إرشادٌ لها إلى رعاية حقِّ العزيزِ بألطف وجهٍ"[8]، قال القاضي أبو محمد: "وإذا حفظ الآدمي لإحسانه فهو عمل زاك، وأحرى أن يحفظ ربه"[9].

الخامسة: من الآثار المترتبة على القول بترجيح كون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى بيانُ حقوقِ ثلاثةٍ يجب على العبد مراعاتها، وهي: حق الله، وحق المُنعِم، وحق النفس؛ فقوله –عليه السلام–: (معاذ الله) بيان لحق الله، وقوله: (إنه

(1) "وتعقب بأن فيه إطلاق الرب على غيره تعالى فإن أريد به الرب بمعنى الخالق فهو باطل؛ لأنه لا يمكن أن يطلق نبي كريم على مخلوق ذلك، وإذا أريد به السيد فهو عليه السلام في الحقيقة مملوك له" الألوسي، روح المعاني(ج404/6).

(2) انظر: الطبري، جامع البيان(ج683/12)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن(ج165/9)، ابن عطية، المحرر الوجيز(ج475/7).

(3) انظر: الماوردي، النكت والعيون(ج23/3)، الواحدي، التفسير البسيط، (ج71/12)، الثعلبي، الكشف والبيان (ج7، ص72) أ، البغوي، معالم التنزيل، ج4، ص228، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص4، ابن جوزي، زاد المسير، ج4، ص203، البيضاوي، أنوار التنزيل، ج3، ص160.

(4) الواحدي، التفسير البسيط (ج71/12).

(5) أبو حيان، البحر المحيط (ج257/6).

(6) الرازي، مفاتيح الغيب(ج438/18).

(7) انظر: الفوائد الثلاثة الأولى: القاسمي، محاسن التأويل(ج166/6).

(8) أبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج265/4).

(9) ابن عطية، المحرر الوجيز(ج233/3).

ربي أحسن مثواي) بيان لحق سيده عليه، وقوله: (إنه لا يفلح الظالمون) بيان لحق النفس، وهذه المعاني لا تظهر على القول بأن الرب هاهنا هو الله؛ لأن الجملتين الأولى والثانية سيكون الحديث فيهما عن الله فحسب.

قال الرازي: "هَذَا التَّرْتِيبُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الِانْقِيَادَ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَكْلِيفِهِ أَهَمُّ الْأَشْيَاءِ لِكَثْرَةِ إِنْعَامِهِ وَأَلْطَافِهِ فِي حَقِّ الْعَبْدِ فَقَوْلُهُ: مَعَاذَ اللَّهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى يَمْنَعُ عَنْ هَذَا الْعَمَلِ، وَأَيْضًا حُقُوقُ الْخَلْقِ وَاجِبَةُ الرِّعَايَةِ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ قَدْ أَنْعَمَ فِي حَقِّي يَقْبُحُ مُقَابَلَةُ إِنْعَامِهِ وَإِحْسَانِهِ بِالْإِسَاءَةِ، وَأَيْضًا صَوْنُ النَّفْسِ عَنِ الضَّرَرِ وَاجِبٌ، وَهَذِهِ اللَّذَّةُ لَذَّةٌ قَلِيلَةٌ يَتْبَعُهَا خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا، وَعَذَابٌ شَدِيدٌ فِي الْآخِرَةِ، وَاللَّذَّةُ الْقَلِيلَةُ إِذَا لَزِمَهَا ضَرَرٌ شَدِيدٌ، فَالْعَقْلُ يَقْتَضِي تَرْكَهَا وَالِاحْتِرَازَ عَنْهَا، فَقَوْلُهُ: إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ، فَثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الْجَوَابَاتِ الثَّلَاثَةَ مُرَتَّبَةٌ عَلَى أَحْسَنِ وُجُوهِ الترتيب"[1].

وبناء على ما تقدم يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ وتكون الهاء في (إنه) ضمير الشأن، والضابط في هذا الموضع اختلاف عود الضمير، والله أعلم بمراده.

المطلب الثالث: الاستئناف

قال تعالى: (وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ ما كانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ حاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضاها وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِما عَلَّمْناهُ وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ) [يوسف:68]

يقول الله جل شأنه: (ولما دخلوا من حيث أمرهم أبوهم) وذلك أنَّهم دخلوا مصر متفرِّقين من أربعة أبواب (مَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شيء) ما كان ذلك ليردَّ قضاءً قضاه الله سبحانه (إلاَّ حاجةً) لكن حاجةً يعني: إنَّ ذلك الدّخول قضى حاجةً في نفس يعقوب عليه السَّلام وهي إرادته أن يكون دخولهم من أبوابٍ متفرِّقةٍ شفقةً عليهم (وإنه لذو علم لما علمناه) لذو يقينٍ ومعرفةٍ بالله سبحانه (ولكن أكثر الناس لا يعلمون) أنَّ يعقوب عليه السَّلام بهذه الصِّفة"[2].

قوله تعالى: (إلا حاجة في نفس يعقوب قضاها)، اختلف المفسرون في الاستثناء في قوله تعالى: (إلاَّ حَاجَةً): أهو متصل بما قبله أم هو منقطع عنه على قولين، وفيما يأتي بيان ذلك:

القول الأول: أنه استثناء منقطعٌ، وتقديره: ولكن حاجة في نفس يعقوب قضاها، ولم يذكر الزمخشريُّ غير هذا الوجه[3].

وعلى هذا القول يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه؛ وذلك لانفصال الكلام قبل (إلا) عما بعدها، وضابطه الاستئناف.

القول الثاني: أنه مفعولٌ من أجله، ويكون التقدير: ما كان يغني عنهم بشيء من الأشياء إلاَّ لأجل حاجة كانت في نفس يعقوب عليه السلام، وفاعل: (يُغْنِي) ضمير التفريق المدلول عليه من الكلام المتقدِّم، أفاده أبو البقاء، ولم يذكر غيره [4].

قال ابن عادل: "وفيما أجازه أبو البقاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى نظر من حيث المعنى لا يخفى على مُتأمِّلِهِ"[5].

---

(1) الرازي، مفاتيح الغيب(ج439/18).

(2) الواحدي، الوجيز(ص553).

(3) الزمخشري، الكشاف(ج489/2).

(4) انظر: ابن عادل ، اللباب في علوم الكتاب(ج156/11) نقلاً عن ابي البقاء.

(5) انظر: المرجع السابق(ج156/11).

وعلى هذا القول لا يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ لاتصال ما بعد (إلا) بما قبلها لفظاً ومعنى.

والذي يظهر للباحث ترجيح كون الاستثناء منقطعا،مع إمكان القول بكونه متصلا، قال الزمخشري: " (إِلَّا حاجَةً) استثناء منقطع، على معنى: ولكن حاجة فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضاها وهي شفقته عليهم وإظهارها بما قاله لهم ووصاهم به"[1].

وتعقب الزمخشريَّ الإمامُ الطيبيُّ بقوله: "ويمكن أن يكون متصلاً من باب (لا عيب فيهم غير أن سيوفهم) [2]، المعنى: ما أغنى عنهم ما وصاهم به أبوهم شيئاً إلا شفقته، ومن الضرورة أن شفقة الأب مع قدرة الله كالهباء، فإذن ما أغنى عنهم شيئاً قط"[3].

وهذا توجيه مبتدع لم أرَ أحدا سبق الطيبيَّ إليه، إلا أنه من بديع ونفيس ما سطره يَراعُهُ وخطته أنامله عليه من الله سحائب الرضوان، فسبحان من خصه بهذا الفهم وميزه بهذا الفتح.

وإلى هذا الرأي –أعني كون الاستثناء منقطعا– ذهب الطبري، والزجاج، والسمرقندي، والحوفي، ومكي، والواحدي، والزمخشري، وابن عطية، والرازي، والقرطبي، والبيضاوي، والنسفي، وأبو حيان، وابن عادل، وأبو السعود، والشوكاني، وابن عاشور، وأصحاب التفصيل [4].

وبناء على ما تقدم يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، وضابطه الاستئناف، والله أعلم بمراده.

المبحث الثاني

ما تنازعه أكثر من ضابط

في هذا المبحث سأورد ثلاثة مواضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، وهذه المواطن مما تنازعها أكثر من ضابط، أي: إن الناظر فيها يمكن أن يجعل أكثر من سبب لإدراجها تحت باب الموصول لفظاً المفصول معنى، خصصت لكل آية مطلبا مستقلا، وفيما يأتي بيان ذلك:

(1) الزمخشري، الكشاف(ج2/489).

(2) البيت للنابغة، وتمامه: ... بهن فلول من قراع الكتائب، انظر: ديوان النابغة" (ص 32)، ونسب إليه أيضًا في "إصلاح المنطق" (ص 24)، قال السيرافي: "يمدح آل جفنه الغسانيين. والفلول جمع فل، وهو الثلم الذي يكون في السيف. والمعنى: أنهم يغزون كثيرًا ويضاربون الأقران، فسيوفهم قد تفلّلت. والقراع والمقارعة: المضاربة بالسيوف، وقوله "ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم مفللة هو بمنزلة: ليس فيهم عيب على وجه، لأنه إذا كان تفليل سيوفهم هو عيبهم –وهذا المعنى يمدح به– فلا عيب فيه على وجه. وهذا يقوله الناس على طريقة المبالغة في المدح". السيرافي: شرح أبيات سيبويه،(ج2/ 51).

(3) الطيبي، فتوح الغيب(ج8/389).

(4) انظر: الطبري، جامع البيان (ج16/167)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه(ج3/119)، والسمرقندي، بحر العلوم(ج2/202)، والحوفي، البرهان في علوم القرآن(ص260)، ومكي، الهداية الى بلوغ النهاية، (ج5/3599)، والواحدي، التفسير البسيط(ج12/173)، والزمخشري، الكشاف(ج2/489)، وابن عطية، المحرر الوجيز(ج3/262)، والرازي، مفاتيح الغيب(ج18/484)، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج9/228)، و البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (ج3/170)، و النسفي، مدارك التنزيل(ج2/124)، وأبا حيان، البحر المحيط (ج6/298)، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب(ج11/155)، وأبا السعود، تفسير ابي السعود(ج4/293)، و الشوكاني، فتح القدير(ج3/49) وابن عاشور، التحرير والتنوير(ج13/24)، والخطيب وآخرون، التفصيل في إعراب آيات التنزيل(ج13/35).

المطلب الأول: ما تردد بين الاستئناف والتقديم والتأخير

قال تعالى: (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ) [يوسف:24].

يقول تعالى شأنه: (ولقد همت به) أي: "ولقد عزمت أن تخالطه ونازعته نفسه إليها، لولا أن رأى نور الله الحق نُصْبَ عينيه قد استضاء به، ولم يطاوع ميل النفس، وارتفع عن الهوى، فامتنع عن المعصية والخيانة وثبت على طهره وعفته. وهكذا ثبتنا يوسف على الطهر والعفاف لنصرف عنه سوء الخيانة ومعصية الزنى، إنه من عباد الله الذين أخلصوا دينهم لله"[1].

قوله تعالى: (وهم بها لولا أن رأى برهان ربه): هذه الآية الكريمة من أبرز الآيات التي وقع في تأويلها خلاف كبير بين علماء الأمة، وكَثُر فيها كلامهم، وطالت ذيوله طولا، وأدلى كلٌ فيها برأيه، حتى ألفوا فيها التآليف، فمنهم مفرط ومفرّط[2]، قال الفخر الرازي: "اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ الَّتِي يَجِبُ الِاعْتِنَاءُ بِالْبَحْثِ عَنْهَا"[3]، وليس مراد الباحث هاهنا بسط الأقوال وأدلة كل فريق؛ فهذا يحتاج إلى بسط في الكلام، يمنع منه شروط البحث العلمي الأكاديمي، ولذا سيكون الكلام دائرا فيما له تعلق مسيس بعلم الموصول لفظاً المفصول معنى.

وبعد التأمل رأى الباحث أن مدار الخلاف قائم على تعيين الواو في (وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه): أهي استئنافية أم عاطفة، وفيما يأتي بيان ذينك القولين:

القول الأول: الواو استئنافية، والجملة بعدها استئنافية لا محل لها، والشرط متعلق بها فقط، وعليه فيكون الهم ممتنعا وقوعه من نبي الله يوسف عليه السلام، قال الفخر: "وَهَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَبِهِ نَقُولُ وَعَنْهُ نَذُبُّ"[4].

وعلى هذا القول يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، وضابطه الاستئناف، قال أبو شهبة: "قوله –تعالى–: (وَهَمَّ بِهَا) هذا جواب لولا مقدم عليه، ومعروف في اللغة العربية أنّ "لولا" حرف امتناع لوجود؛ أي: امتناع الجواب لوجود الشرط؛ فامتنع الهم لوجود البرهان؛ أي: فيكون الهم ممتنعا لوجود البرهان الذي ركزه الله في فطرته، والمقدم إما الجواب أو دليله؛ على الخلاف في هذا بين النحويين"[5].

القول الثاني: الواو عاطفة، والجملة بعدها معطوفة على جملة «وهمت به» لا محل لها، والشرط متعلق بالجملتين معاً، ويترتب عليه أن الهم كان من امرأة العزيز ويوسف عليه السلام.

وحاصل هذا القول أن طائفة من المفسرين –وهم الأكثرون– ذهبوا إلى أن نبي الله يوسف –عليه السلام– هم بامرأة العزيز بمثل ما همت هي به إلى أن زجره عن مراده زاجر، وصرفه عنه صارف، وهو البرهان من ربه، قال الواحدي: " قال المفسرون الموثوق بعلمهم المرجوع إلى رواياتهم: هَمّ يوسف أيضًا بهذه المرأة همًا صحيحًا، وجلس منها مجلس الرجل من

(1) لجنة علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم(ص334).
(2) انظر: ابن جزي، التسهيل(ج1/384).
(3) مفاتيح الغيب (ج18/439).
(4) المرجع السابق(ج18/440).
(5) جامعة المدينة العالمية، الدخيل في التفسير(ص213).

المرأة، فلما رأى البرهان من ربه زالت عنه كل شهوة"[1]، ثم اختلفوا في تعيين البرهان على أقوال كثيرة وروايات عديدة عن السلف[2]، أعرضتُ عن ذكرها صفحا تحاشيا للإطالة.

وعلى هذا القول لا يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ إذ الهم مشترك بين امرأة العزيز ونبي الله يوسف عليه السلام.

والراجح أن الجملة (وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ) استئنافية لا تعلق لها بما قبلها من حيث المعنى، أو هي معطوفة على جملة (ولقد همت به)، قال ابن عاشور: "وجملة وهم بها لولا أن رأى برهان ربه معطوفة على جملة ولقد همت به كلها. وليست معطوفة على جملة همت التي هي جواب القسم"[3]، وجوّز الزمخشري الوجهين معا فقال: "فإن قلت: قوله: «وهم بها» داخل تحت حكم القسم في قوله: (ولقد همت به) أم هو خارج منه؟ قلت: الأمران جائزان"[4].

وجواب (لولا) محذوف دل عليه ما قبله؛ وهو قوله تعالى: (وهم بها)، وتقدير الكلام: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فيكون في الكلام حذف، وقال النحاس: وجواب لولا محذوف لعلم السامع"[5]، وهذا ضرب من ضروب اللغة العربية معروف مشهور، مشهور، والقرآن مليء بالشواهد عليه، ومنه قوله تعالى: (إن كادت لتبدي به لولا أن ربطنا على قلبها لتكون من المؤمنين) [القصص:10].

أما الزمخشري فقد وافق القائلين بأن هناك محذوفا في الكلام، لكنه خالفهم في تقدير المحذوف، فقال: "(لَوْلا أَنْ رَأى بُرْهانَ رَبِّهِ) جوابه محذوف، تقديره: لولا أن رأى برهان ربه لخالطها، فَحُذِفَ؛ لأنّ قوله (وَهَمَّ بِها) يدل عليه، كقولك: هممت بقتله لولا أني خفت الله، معناه: لولا أني خفت الله لقتلته"[6]، فهو يوافق على أن الهم وقع من يوسف، غير أن المخالطة لم تقع منه، وهذا فهمٌ منه لا يوافق عليه؛ لأن تقدير المحذوف ينبغي أن يكون من جنس المذكور، فلو كان الكلام كما قال لكان تقدير الكلام: وخالطها لولا أن رأى برهان ربه، ليصلح تقدير الزمخشري: لولا أن رآى برهان ربه لخالطها، لكن الله سبحانه قال: (وهم بها)، فلزم أن يكون تقدير الجواب (لهم بها)، وليس لخالطها، ولذا كان القول الراجح هو أن الهم لم يقع منه البتة، وقد بين هذا السمين الحلبي بقوله: "والمعنى: لولا رؤيتُه برهانَ ربه لهمَّ بها لكنه امتنع هَمُّه بها لوجودِ رؤيةِ برهان ربه، فلم يَحْصُل منه هَمٌّ البتة كقولك: «لولا زيدٌ لأكرمتك» فالمعنى أن الإكرام ممتنعٌ لوجود زيد، بهذا يُتَخَلَّص من الإشكال الذي يورَدُ وهو: كيف يليق بنبيٍّ أن يَهُمَّ بامرأة؟"[7].

(1) الواحدي، التفسير البسيط (ج72/12).
(2) انظر على سبيل المثال: الصنعاني، تفسير القرآن(ج321/2)، الطبري، جامع البيان(ج184/12)، ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم(ج2122/7)، الثعلبي، تفسير الثعلبي(ج7، ص72 أ)، البغوي، تفسير البغوي(ج228/4)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج203/4)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن(ج166/9).
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير(ج252/12).
((4) الزمخشري، الكشاف (ج130/2).
(5) النحاس، إعراب القرآن (ج323/2).
(6) الزمخشري، الكشاف(ج2، ص455-456)، الطيبي، فتوح الغيب(ج291/8).
(7) السمين الحلبي، الدر المصون(ج467/6).

وينبغي –اعتماداً على هذا القول– الوقوف على (ولقد همت به) والابتداء بما بعدها، والفائدة: هي أن يبين أن همها كان متمادياً في الشهوة، وهم يوسف انقطع برؤية البرهان، وفيه ارتفاع شأن يوسف عليه السلام؛ حيث لم يشارك معها في الهم، وجعل همه مميزاً عن همها[1].

ويظهر أثر هذا الترجيح في تقرير أن نبي الله يوسف –عليه السلام– لم يحصل منه همٌّ البتة، وإنما كان الهم من امرأة العزيز فحسب، وهذا هو الذي دل عليه النظم القرآني[2]، ومما يُستَدَلُّ لهذا القول أنه لو كان يوسف –عليه السلام– قد هم بالمرأة كهمها به لقال الله تعالى: ولقد هما ببعضهما، فلما عدل عن ذلك مع أنه أوجز في العبارة علم أن التفصيل له غرضٌ ونكتةٌ لا تتحصل إلا بهذا التركيب[3].

فإن قال قائل: لِمَ علقت (لولا) بالجملة الثانية، ولم تعلق بالجملتين معاً؟

أجاب عن هذا الإيراد إمامنا الطيبي بقوله: "لأن الهم لا يتعلق بالذوات، وإنما يتعلق بالمعاني، كالمخالطة والمعانقة والملامسة والمباشرة ونحوها، وهذا المعنى مما لا يحصل إلا من الجانبين، فيُنتزَع من مجموع قوله: (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا) معنى المخالطة، ثم يقيَّدُ همُّ يوسفَ بأن يقال: ولقد هما بالمخالطة لولا أنْ مَنَعَ مانعٌ أحدَهما"[4].

وخلاصة الجواب: أن زبدة المراد بيانه حاصلٌ بالإيجاز، لكنه يُفَوّتُ معنى التفصيل المراد من التركيب؛ لأنه تعالى قصد فيه استقلال كل من الهمين، وتمييز أحدهما عن الآخر؛ بأن أتى بالفعلين، وعطف أحدهما مع الآخر، وكان عنه مندوحة، بأن يقال: لقد هما بالمخالطة لولا أن منَعَ مانعٌ أحدَهما، فعدل إلى هذا التركيب لفائدة، ولو أخذ الزبدة كان إغفالاً لترك التفصيل، وإلغاء لمجيئهما هكذا.

وبناء على ما تقرر يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى: والضابط فيه إما الاستئناف عند من يمنعون تقدم الجواب على الشرط، وهو المشهور عند النحويين، أو يكون الضابط التقديم والتأخير عند من يجيزون تقدم الجواب، والله أعلم بمراده.

المطلب الثاني: ما تردد بين الاستئناف واختلاف عود الضمير

قال تعالى: (وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ)[يوسف:42].

يقول الله جل شأنه: "(وقال) يوسف (للذي ظنّ) علم (إنّه ناج منهما) وهو السَّاقي: (اذكرني عند ربك) عند الملك صاحبك وقل له: إنّ في السِّجن غلاماً محبوساً ظلماً (فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ ربه) أنسى الشَّيطان يوسف الاستغاثة بربِّه وأوقع في قلبه الاستغاثة بالملك فعوقب بأن (لبث في السجن بضع سنين) سبع سنين"[5].

(1) انظر: الطيبي، فتوح الغيب، (ج295/8).

(2) ذكر الفخر الرازي أكثر من عشرة أدلة على براءة يوسف مما نسب إليه وأنه لم يقع منه الهم البتة. انظر: الرازي، مفـاتيح الغيـب، (ج440/18-446).

(3) انظر: الطيبي، فتوح الغيب(ج294/8).

(4) المرجع السابق، (ج294/8).

(5) الواحدي، الوجيز(ص547).

قوله تعالى: (فأنساه الشيطان ذِكْرَ ربه)، اختلف المفسرون في الذي يعود عليه الضمير في قوله: (فأنساه الشيطان): أهو نبي الله يوسف عليه السلام أم الساقي على قولين، وفيما يأتي بيان ذلك:

القول الأول: المُنْسَى نبي الله يوسف، أي: أُنسِيَ يوسف ذكر الله حين وَكَل أمرَه إلى غيره، وهو الساقي، وهذا قول ابن عباس[1]، واختيار الزجاج[2]، قال: أنسى يوسفَ الشيطانُ أن يذكر ربه، وعليه فتكون الضمائر في الجمل الثلاثة عائدة على يوسف عليه السلام؛ فهو الذي قال للناجي: (اذكرني عند ربك)، وهو الذي أُنسِي ذكر الله، وهو الذي لبث في السجن بضع سنين، وإلى هذا القول ذهب عامة المفسرين المتقدمين كالطبري، والواحدي، وابن عطية، والبغوي، والرازي، والقرطبي[3]، قال ابن الأنباري: "فمن أعاد الهاء على يوسف احتج بأنها لو عادت على الساقي دخل الكلام حذف وإضمار، لأنه يكون التقدير: فأنساه الشيطان ذكره لربه، ... وإذا صح المعنى من غير إضمار وحذف، لم يعدل عنه إلى غيره"[4]، ومن الدلائل على أنَّه المراد قوله: (فَأَنْسَاهُ الشيطان ذِكْرَ رَبِّهِ) ولو كان المراد الساقي لقال فأنساه الشيطان ذكر يوسف[5].

وعليه فيكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ لاختلاف الرب في الجملتين، فالمقصود بالرب في الجملة الأولى: (اذكرني عند ربك) غير المراد بالرب في الجملة الثانية: (فأنساه الشيطان ذكر ربه)؛ إذ الرب في الأولى هو العزيز باتفاق، وفي الثانية هو الله عز وجل.

القول الثاني: الساقي، أي: أنسى الشيطان الساقي ذكر يوسف وشأنه عند الملك، وهذا قول الحسن[6]، والكلبي[7]، وابن إسحاق[8]، ورجحه ابن كثير، وأبو حيان، والسمين، والشوكاني، والألوسي، ومحمد رشيد رضا[9].

وعلى هذا القول يكون الموضع أيضا من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ إذ إن الجملة: (فأنساه الشيطان ذكر ربه) ليست متصلة من حيث المعنى بما قبلها ولا بما بعدها؛ فما قبلها الحديث فيه عن يوسف ومقالته للذي ظن أنه ناج منهما بأن يذكره عند ربه، وما بعدها الحديث فيه عن لبث يوسف في السجن بضع سنين، وهذه الجملة تتحدث عن الساقي وإنساء الشيطان له، فالجمل الثلاثة متصلة لفظا؛ أي: معطوف بعضها على بعض، مفصولة معنى؛ لأن الجملة الثالثة مرتبطة بالجملة الأولى.

---

(1) انظر: البغوي: معالم التنزيل(ج244/4)، ابن عباس، تفسير ابن عباس(ص150)، وابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (ج2149/7) بنحوه بدون سند لابن عباس.

(2) الزجاج، معاني القرآن(ج3، ص112).

(3) انظر: الطبري، جامع البيان(ج22/12)، والواحدي، التفسير البسيط، (ج123/12)، وابن عطية، المحرر الوجيز(ج516/7)، والقرطبي، جامع الأحكام(ج196/9)، والبغوي، تفسير البغوي(ج244/4)، والرازي، مفاتيح الغيب(ج145/18).

(4) نقله عنه الواحدي في تفسيره، الواحدي: التفسير البسيط(ج123/12).

(5) انظر: ابن عادل، اللباب(ج110/11).

(6). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج526/2).

(7) ابن عباس، تفسير ابن عباس(ص150).

(8) الطبري، جامع البيان(ج224/12)، الثعلبي، تفسير الثعلبي(ج84/7 ب)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج227/4)، ابن عطية، المحرر الوجيز(ج516/7).

(9) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج526/2)، وأبا حيان، البحر المحيط(ج311/5)، والحلبي، السمين، الدر المصون(ج500/6)، والشوكاني، والشوكاني، فتح القدير، ج3، ص35، والألوسي، روح المعاني(ج438/6)، و محمد رشيد رضا، تفسير المنار(ج260/12).

وبعد استفاضة بحث وتأمل، وإجالة نظر وتفكر فيما قاله المفسرون قديما وحديثا لم يترجح للباحث أحد هذين القولين على الآخر؛ لما يأتي:

أولا: وجود متكأ لأصحاب كل قول، فالقول برُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى يُوسُفَ يُؤَيِّدُه مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ تعالى: فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ، والقولُ برُجُوعِه إِلَى الَّذِي نَجَا مِنَ الْغُلَامَيْنِ يُؤَيِّدُه قَوْلُهُ فِيمَا سَيَأْتِي وَقَالَ الَّذِي نَجا مِنْهُما وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ[1].

ثانيا: إمكان الجمع بين القولين، والإعمال عند الأصوليين مقدم على الإهمال، وأول من أشار صراحة إلى إمكان قبول هذين المعنيين الجليلين –فيما اطلع عليه الباحث– الإمام ابن عاشور حيث ذكر خلاصة قولي المفسرين ثم قال: "وَلَعَلَّ كِلَا الِاحْتِمَالَيْنِ مُرَادٌ، وَهُوَ مِنْ بَدِيعِ الْإِيجَازِ. وَذَلِكَ أَنَّ نِسْيَانَ يُوسُفَ– عَلَيْهِ السَّلَامُ– أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ إِلْهَامَ الْمَلِكِ تَذَكُّرَ شَأْنِهِ كَانَ مِنْ إِلْقَاءِ الشَّيْطَانِ فِي أُمْنِيَتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا إِلَهِيًّا فِي نِسْيَانِ السَّاقِي تَذْكِيرَ الْمَلِكِ، وَكَانَ ذَلِكَ عِتَابًا إِلَهِيًّا لِيُوسُفَ– عَلَيْهِ السَّلَامُ– عَلَى اشْتِغَالِهِ بِعَوْنِ الْعِبَادِ دُونَ اسْتِعَانَةِ رَبِّهِ عَلَى خَلَاصِهِ، وَلَعَلَّ فِي إِيرَادِ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ تَلَطُّفًا فِي الْخَبَرِ عَنْ يُوسُفَ– عَلَيْهِ السَّلَامُ–، لِأَنَّ الْكَلَامَ الْمُوَجَّهَ فِي الْمَعَانِي الْمُوَجَّهَةِ أَلْطَفُ مِنَ الصَّرِيحِ"[2].

وقال رحمه الله في مقدمة تفسيره التاسعة موضحا فائدة القول بجواز قبول المعنيين إذا كان لفظ الآية يحتملهما معا: "وَقَدْ تَكْثُرُ الْمَعَانِي بِإِنْزَالِ لَفْظِ الْآيَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ تَكْثِيرًا لِلْمَعَانِي مَعَ إِيجَازِ اللَّفْظِ وَهَذَا مِنْ وُجُوهِ الْإِعْجَازِ"[3].

وخلاصة القول في هذه الآية أنها على كلا القولين تندرج تحت باب الموصول لفظاً المفصول معنى، فعلى القول بأن المنسى نبي الله يوسف يكون الرب في الجملتين متباينا، فالرب في (اذكرني عند ربك) هو العزيز، والرب في (فأنساه الشيطان ذكر ربه) هو الله جل جلاله ويكون الضابط الاستئناف، وعلى القول بأن المنسى هو الساقي يكون في الجمل توزيع للضمائر، ويكون الضابط اختلاف عود الضمير، والله أعلم بمراده.

المطلب الثالث: ما تردد بين الحذف وبين التقديم والتأخير

قال تعالى: (فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شاءَ اللَّهُ آمِنِينَ)[يوسف:99].

يذكر الله سبحانه عن يعقوب أنه لما رجع إليه بصره رحل إلى مصر، وسار بأهله حتى بلغها، فحين دخلوا على يوسف – وكان قد استقبلهم في مدخل مصر عجَّل به الحنان والشوق إلى أبيه وأمه، فقربهما إليه، وطلب منهما ومن أهله أن يقيموا في مصر آمنين سالمين بإذن اللَّه"[4].

قوله تعالى: (وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شاءَ اللَّهُ آمِنِينَ)

اختلف المفسرون في متعلق الجملة الشرطية في قوله تعالى: (إِنْ شاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) على خمسة أقوال[5]:

(1) انظر: الشوكاني، فتح القدير(ج36/3).
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير(ج279/12).
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير(ج94/1).
(4) لجنة علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم(ص349).
(5) انظر هذه الأقوال عند ابن الجوزي، زاد المسير(ج473/2)، ابن عادل، اللباب(ج212/11).

القول الأول: أن الجملة الشرطية (إِنْ شاءَ اللَّهُ) متعلقة بالدخول والأمن معا، ذكره السديُّ، وقال في معرض بيانه لهذا القول: إن الاستثناء عائدٌ إلى الأمن وإلى الدخول، والمعنى: ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله، كقوله تعالى: (لَتَدْخُلُنَّ المسجد الحرام إِن شَآءَ الله آمِنِينَ) [الفتح: 27][1]، قال الطبري:"والصواب في ذلك عندنا ما قاله السدي"[2].

وعلى هذا تكون الجملة من الموصول لفظاً المفصول معنى، والضابط فيها التقديم والتأخير.

القول الثاني: أن الجملة الشرطية (إِنْ شاءَ اللَّهُ) متعلقة بما سبق: بقوله تعالى: (قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي)، فيكون في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، ويكون المعنى: سوف أستغفر لكم ربي إِن شاء الله، إِنه هو الغفور الرحيم، هذا قول ابن جريج، "قال: وهذا من التقديم والتأخير في القرآن وهو كثير"[3].

وعلى هذا يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، وضابطه التقديم والتأخير.

قال الباحث: وهذا التأويل غير صحيح؛ لعدم استناده على دليل تقوم به الحجة، ولأن الأصل عدم التقديم والتأخير في الكلام، قال الإمام الطبري: "فلا دلالة تدل على صحة ما قاله ابن جريج، ولا وجه لتقديم شيء من كتاب الله عن موضعه أو تأخيره عن مكانه إلا بحجة واضحة"[4].

وقال الزمخشري: " ومن بدع التفاسير أن قوله (إِنْ شاءَ اللَّهُ) من باب التقديم والتأخير، وأن موضعها ما بعد قوله (سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي) في كلام يعقوب، وما أدري ما أقول فيه وفي نظائره!"[5]، وقال الشوكاني: "وقيل: إن التقييد بالمشيئة راجع إلى قوله: سوف أستغفر لكم ربي وهو بعيد"[6]، وبمثل ذلك رده أبو حيان فقال: "وهو في غاية البعد، بل في غاية الامتناع"[7]. الامتناع"[7]. القول الثالث: : أن الاستثناء يعود إِلى الأمن، قال الواحدي: "وأما معنى الاستثناء في قوله: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) فإنه يقود يقود إلى الأمن لا إلى الدخول، والمعنى: ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله؛ لأنه لا يتيقن الأمن، فتقدم الاستثناء وهو منوي به التأخير"[8].

وعلى هذا يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، والضابط فيه التقديم والتأخير كما هو ظاهر.

القول الرابع: أنه يعود إِلى دخول مصر، لأنه قال لهم هذا حين تلقَّاهم قبل دخولهم، ذكره ابن الجوزي[9]، وقال الواحدي: "ويجوز أن يعود الاستثناء إلى الدخول على القول الذي يقول إنه قال لهم: (ادْخُلُوا مِصْرَ)، قبل أن يدخلوها"[10].

---

(1) نقله ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب(ج212/11).

(2) جامع البيان(ج302/7).

(3) انظر: الطبري، جامع البيان(ج66/13)، الثعلبي، الكشف والبيان(ج112/7 أ)، الواحدي، التفسير البسيط(ج249/12)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج289/4).

(4) جامع البيان(ج302/7).

(5) الكشاف(ج505/2-506).

(6) فتح القدير(ج67/3).

(7) البحر المحيط(ج326/6).

(8)التفسير البسيط(ج248/12-249).

(9) زاد المسير(ج473/2).

(10) التفسير البسيط(ج248/12).

القول الخامس: أن (إن) في قوله: (إن شاء الله) بمعنى: (إذ) : كقوله: (وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [آل عمران: 139] أي: إذ كنتم مؤمنين، وكقوله إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً[1].

واستشهد له من كلام العرب ببيت نسب إلى الأعشى[2]:

وســـــمعتَ حَلْفَتَهـــــا التـــــي حلفـــــتْ إن كـــان ســـمعُك غيـــرَ ذي وَقْـــرِ[3]

والقول: إنَّ (إنْ) تأتي بمعنى (إذ) قول الكوفيين، أما البصريون فمنعوا مجيئها بمعنى (إذ)[4]، وأنكروا ورودها صحيحة في لسان العرب، وقال النحاس في مثل هذا الموضع: "وقد زعم بعض أهل اللغة أن المعنى لتدخلن المسجد الحرام إذ شاء الله وزعم أنه مثل قوله: (وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) وأن مثله: (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) وهذا قول لا يعرج عليه، ولا يَعرِفُ أحد من النحويين قال: (إن) بمعنى (إذ)، وإنما تلك (أن)، فَغَلِطَ وبينهما فصل في اللغة والأحكام عند الفقهاء والنحويين"[5].

وقال ابن عطية: "وقال قوم: إن بمعنى إذ فكأنه قال: إذ شاء الله، وهذا حسن في معناه، ولكن كون (إن) بمعنى (إذ) غير موجود في لسان العرب"[6].

وعلى هذا القول لا يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى.

والذي يظهر للباحث القول الأول وهو أن الجملة الشرطية متعلقة بالدخول والأمن معا، والمعنى: ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله، قال الشوكاني: "ولا مانع من عوده إلى الجميع لأن دخولهم لا يكون إلا بمشيئة الله سبحانه، كما أنهم لا يكونون آمنين إلا بمشيئته"[7].

قال الزمخشري: "فإن قلت: بم تعلقت المشيئة؟ قلت: بالدخول مكيفاً بالأمن ... فلا تتعلق المشيئة بالرجوع مطلقا، ولكن مقيداً بالسلامة والغنيمة، مكيفا بهما، والتقدير: ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله دخلتم آمنين، ثم حذف الجزاء لدلالة الكلام عليه، ثم اعترض بالجملة الجزائية بين الحال وذى الحال"[8].

(1) زاد المسير(ج473/2)، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب(ج213/11).

(2) ذكره الثعلبي مع الأدلة من الآيات وبيت الأعشى. الثعلبي، الكشف والبيان(ج57/1 أ)،وانظر: الأزهري، تهذيب اللغة(ج224/1).

(3) البيت عند الثعلبي، الكشف والبيان(ج57/1 أ)، وذكره الواحدي: التفسير البسيط(ج232/2)، وذكره في الوسيط(ج57/1)منسوبا للأعشى ولم أجـــده أجده في (ديوانه) وهو عند ابن الأنباري، الإنصاف(ص502) غير منسوب، وذكره عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية(ص187)ولم ينسبه.
(الحلفة): واحدة الحلف وهو القسم، (الوقر): ثقل السمع، والشاهد فيه عند الكوفيين ورود (إنْ) بمعنى (إذ).

(4) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف(ص50).

(5) النحاس، إعراب القرآن(ج204/4).

((6))المحرر الوجيز(ج120/15).

(7) فتح القدير(ج67/3).

(8) الكشاف(ج505/2).

وهذا فيه تكلف في التقدير نحن بغنية عنه، فالزمخشري –رحمه الله– قدر في الكلام محذوفا، وجعل فيه تقديما وتأخيرا واعتراضا ليصل إلى هذا التأويل، ولذا تعقبه الإمام الطيبي بقوله: "التقدير: ادخلوا مصر إن شاء الله دخلتم آمنين، فـ (آمِنِينَ) متعلق بالجزاء المحذوف، فعلى هذا لا يفتقر إلى التقديم والتأخير، وإلى أن تجعل الجزائية معترضة بين الحال وذي الحال"[1].

قال ابن عاشور: "وَالْمَقْصُودُ: تَقْيِيدُ الدُّخُولِ بِ آمِنِينَ وَهُوَ مَنَاطُ الدُّعَاءِ، ... وَجُمْلَةُ إِنْ شاءَ اللَّهُ تَأَدُّبٌ مَعَ اللَّهِ كَالِاحْتِرَاسِ فِي الدُّعَاءِ الْوَارِدِ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ وَهُوَ لِمُجَرَّدِ التَّيَمُّنِ"[2].

ومن جميل ما قيده الإمام الطيبي في بيان وجه الاستثناء قوله: "ولا ارتياب أن هذا الاستثناء في أثناء الكلام كالتسمية في الشروع فيه للتيمن والتبرك، قال تعالى: (وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً*إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)[الكهف: 23–24]، واستعماله مع الجزاء كالشريعة المنسوخة، فحسن موقعه في الكلام أن يكون معترضاً"[3].

وبناء على ما تقدم يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، وضابطه يختلف باختلاف التقدير: فإن قلنا: إن (آمنين) حال من جواب الشرط المحذوف فإن الضابط يكون الحذف، والتقدير: ادخلوا مصر إن شاء الله دخلتم آمنين، فتكون (آمنين) حالا من الجملة التي قبلها، وهذا التأويل أولى من كلام الزمخشري؛ لأن الكلام على هذا لا يفتقر إلى التقديم والتأخير، وإلى أن تجعل الجزائية معترضة بين الحال وذي الحال[4].

وإن قلنا: إن (آمنين) حال من (ادخلوا) فإن الضابط هو التقديم والتأخير، فقد وقعت الجملة الشرطية بين الحال وصاحبه، ويصح أن يكون الضابط هنا الاعتراض؛ إذ الجملة الشرطية معترضة بين (ادخلوا) وبين (آمنين)، وعلى هذا الوجه يُحتاج في الكلام إلى أمرين: اعتراض، وتقديم وتأخير، والأول أقرب إلى الصواب لاستغنائنا عنهما، والله أعلم بمراده.

المبحث الثالث

ما لم يترجح اندراجه تحت علم الموصول لفظاً المفصول معنى

هذا المبحث خصصته لمواضع في قصة يوسف، عدها بعض العلماء من الموصول لفظاً المفصول معنى، وبعد البحث ترجح عندي عدم اندراجها تحت هذا العلم، وجاء في ثلاثة مطالب، بحثت في كل مطلب آية من هذه الآيات، مُبَيِّناً أقوال العلماء وأدلتهم في كل موضع، مناقِشاً لهذه الأدلة، ذاكراً سبب ترجيح عدم اندراجها تحت هذا العلم، وخصصت لكل آية مطلباً عنونته برقم الآية التي جاء فيها الموضع الذي تم بحثه.

المطلب الأول: الآية الخامسة عشرة

قال الله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)[يوسف:15].

((1)) نقله الطيبي عن صاحب الفرائد، انظر: الطيبي، فتوح الغيب(ج8/437).

(2) التحرير والتنوير(ج13/55).

(3) الطيبي، فتوح الغيب(ج8/438).

(4) انظر: المرجع السابق،(ج8/437).

في هذه الآية موضعان من الموصول لفظاً المفصول معنى أولُهما ضابطُه الحذف، وقد سبقت دراسته في المبحث الأول، والثاني ضابطُهُ اختلاف عود الضمير، وفيما يأتي بيان القول فيه مفصلا:

قوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)

ذكر بعض المفسرين قولين في الموحى إليه: أهو نبي الله يوسف، أم أبوه يعقوب عليهما السلام[1]، وفيما يأتي بيان ذلك مستقصىً:

القول الأول: ذهب جمهور المفسرين[2] إلى أن الضمير في (إليه) عائد على نبي الله يوسف عليه السلام، قال الواحدي: "قال المفسرون: أوحى الله إلى يوسف تقويةً لقلبه في البئر: لتصدقن رؤياك ولتخبرن إخوتك بصنيعهم هذا بعد اليوم (وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) بأنك يوسف في وقت إخبارك إياهم بأمرهم"[3].

وعليه فلا يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى.

القول الثاني: نقله بعض المفسرين ومفاده أن الموحى إليه نبي الله يعقوب عليه السلام، والمعنى: وأوحينا إلى يعقوب لتنبئنهم بما فعلوه بأخيهم يوسف، وقد تتبعت أقوال المفسرين، وأول من عثرت عليه قال بهذا القول هو مكي بن أبي طالب، ثم تبعه ابن عطية وابن جزي وأبو حيان والسمين وابن عادل وابن عاشور[4].

وبناء على هذا القول يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، وضابطُه اختلاف عود الضمير.

والذي يظهر للباحث أن الموحى إليه هو نبي الله يوسف، وليس أباه يعقوب عليهما السلام؛ لما يأتي من الأدلة من الأثر ومن النظر:

– أما الأدلة من الأثر فقد نقل جمع من المفسرين آثاراً عن بعض السلف بأن الموحى إليه نبي الله يوسف عليه السلام؛ فمن الصحابة عبد الله بن عباس[5]، ومن التابعين: الحسن[6]، وابن جريج[7]، ومجاهد[8]، وقتادة[1]،

(1) انظر: الثعلبي، الكشف والبيان(ج65/7 ب)، الطبري، جامع البيان(ص160/12)، البغوي، معالم التنزيل(ج221/4)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج191/4)، أبا حيان، البحر المحيط(ج5، ص287)، الخطيب وآخرين، التفصيل في إعراب آيات التنزيل(ج232/12).

(2) انظر: الثعلبي(ج65/7 ب)، الطبري، جامع البيان(ج160/12)، البغوي، معالم التنزيل(ج221/4)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج191/4)، أبا حيان، البحر المحيط(ج287/5).

(3) الواحدي، التفسير البسيط(ج41/12-42).

(4) انظر: مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية(ج3517/5)، ابن عطية، المحرر الوجيز(ج3، ص225)، ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل(ج382/1)، وأبا حيان، البحر المحيط(ج248/6)، السمين، الدر المصون(ج454/6)، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب(ج36/11)، ابن عاشور: التحرير والتنوير(ج234/12)، الخطيب وآخرين، التفصيل في إعراب آيات التنزيل(ج232/12).

(5) انظر: الطبري، جامع البيان(ج162/12)، الثعلبي، الكشف والبيان(ج66/7 أ)، ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (ج2110/7أ)، وانظر: السيوطي، الدر المنثور(ج15/4)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج191/4)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن(ج143/9).

(6) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب(ج100/18).

(7) انظر: الطبري، جامع البيان(ج162/12).

(8) انظر: الطبري، جامع البيان(ج161/12)، ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم(ج2109/7 أ)، ابن المنذر وأبا الشيخ كما عند السيوطي، الدر المنثور(ج15/4)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن(ج143/9)، الثعلبي، الكشف والبيان(ج66/7 أ)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج191/4).

قال الحسن[2]: أعطاه الله النبوة وهو في الجب[3]، وقال قتادة: أتاه وحي الله وهو في البئر[4].

– نقل الإجماع عن بعض التابعين بأن الموحى إليه يوسف عليه السلام، قال مجاهد[5]، وقتادة[6]: "وأجمعوا على أنه أوحي إلى يوسف في البئر".

– أما النظر: فإن المعنى عند المفسرين إذا دار بين التقدير وعدمه فالأولى عندهم عدم التقدير إلا إذا دعت الحاجة إليه، وهنا لا حاجة، بل النقول متظافرة عن جمع من السلف –وعلى رأسهم ابن عباس–ترجمان القرآن– أن الموحى إليه نبيُّ الله يوسف لا يعقوب عليهما السلام.

– ومنها أن المفسرين الذين نقلوا القول بأن الموحى إليه نبي الله يعقوب جميعَهم –فيما اطلع عليه الباحث من كتب التفسير– كانوا يذكرونه بصيغة التمريض، كقول ابن عطية: "والضمير في إِلَيْهِ عائد إلى يوسف. وقيل على يعقوب، والأول أصَحُّ وأكثر"[7]، ومثله مكي، وابن جزي، وأبو حيان، والسمين، وابن عادل، ومن المتأخرين ابن عاشور، وأصحاب التفصيل [8].

– لم يجد الباحث مفسراً واحداً رجح أن الموحى إليه هاهنا نبي الله يعقوب، والذي يظهر أن الذين ذكروا هذا القول من المفسرين إنما كانوا يوردونه لبيان ضعفه، ويظهر هذا من صيغة التضعيف التي كانوا يُصَدِّرون إيراد القول بها.

– كذلك فإن جمعاً من المفسرين ضربوا عن هذا القول صفحاً كشيخ المفسرين: الطبري، وتبعه السمرقندي، والواحدي، والبغوي، والزمخشري، والطيبي، وابن الجوزي، والفخر الرازي، وابن كثير، والسيوطيِّ، والشهاب الخفاجي، والشنقيطي[9]،

---

(1) انظر: الطبري، جامع البيان(ج161/12)، الصنعاني، تفسير القرآن(ج318/2)، ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم(ج2109/7 أ)، وابن المنذر وأبا الشيخ كما عند السيوطين الدر المنثور(ج15/4)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج191/4).

(2) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز(ج259/2)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن(ج142/9).

(3) وقع خلاف بين المفسرين في وقت تنبيئ يوسف عليه السلام، والذي يظهر للباحث أن الوحي ليوسف لم يكن تنبيئا له؛ لصغر سنه، ولعله كان غلاما دون العاشرة، قال أبو حيان: "ويدل على أنه كان صغيرا بحيث لا يدفع عن نفسه قوله: وأخاف أن يأكله الذئب، ويرتع ويلعب وإنا له لحافظون، وأخذ السيارة له، وقول الوارد: هذا غلام، وقول العزيز: عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا، وما حكي من حملهم إياه واحدا بعد واحد، ومن كلامه لأخيه يهوذا: ارحم ضعفي وعجزي وحداثة سني، وارحم قلب أبيك يعقوب، ومن هو ابن ثمان عشرة سنة لا يُخاف عليه من الذئب ولا سيما إن كان في رفقة، ولا يقال فيه: وإنا له لحافظون، لأنه إذ ذاك قادر على التحيل في نجاة نفسه، ولا يسمى غلاما إلا بمجاز، ولا يقال فيه: أو نتخذه ولدا"، أبو حيان، البحر المحيط(ج249/6).

(4) انظر: الطبري، جامع البيان(ج161/12)، وابن أبي حاتم(ج2109/7 أ)، وعبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق(ج318/2).

(5) انظر: الطبري، جامع البيان(ج161/12)، وابن أبي حاتم(ج7، ص2109 أ)، وابن المنذر وأبا الشيخ كما عند السيوطي، الدر المنثور(ج15/4)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن(ج143/9)، والثعلبي، الكشف والبيان(ج7، ص66 أ)، وابن الجوزي، زاد المسير، (ج191/4).

(6) انظر: الطبري، جامع البيان(ج161/12)، وعبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق(ج318/2)، وابن أبي حاتم(ج7، ص2109 أ)، وابن المنذر وأبا الشيخ كما عند السيوطي، الدر المنثور(ج15/4)، وابن الجوزي، زاد المسير(ج191/4).

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز(ج225/3).

(8) انظر: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية(ج3517/5)، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل(ج382/1)، وأبا حيان، البحر المحيط(ج248/6)، والسمين، الدر المصون(ج6، ص454)، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب(ج36/11)، وابن عاشور، التحرير والتنوير(ج234/12)، والخطيب وآخرين، التفصيل(ج232/12).

(9) انظر: الطبري، جامع البيان(ج573/15)، والسمرقندي، بحر العلوم(ج183/2)، والواحدي، التفسير البسيط(ج41/12–42)، والبغوي، معالم التنزيل(ج221/4)، والزمخشري، الكشاف(ج449/2–450)، والطيبي، فتوح الغيب(ج272/8)، وابن الجوزي، زاد المسير(ج419/2)، والرازي،

كل هؤلاء لم يذكر أحد منهم القول بأن الموحى إليه نبي الله يعقوب عليه السلام، قال ابن عاشور: "وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: إِلَيْهِ عَائِدٌ إِلَى يُوسُفَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ مُقْتَصِرِينَ عَلَيْهِ"[1].

واستنادا على ما تقدم فالظاهر للباحث عدم اندراج هذا الموضع تحت باب الموصول لفظاً المفصول معنى، والله أعلم بمراده.

المطلب الثاني: الآيتان الثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون

قال تعالى: (فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ* يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ)[28-29].

يقول الله جل شأنه: (فلما رأى قميصه قد من دبر) أي: فلما تحقق زوجها صدق يوسف وكذبها فيما قذفته ورمته به، (قال إنه من كيدكن) أي: إن هذا البهت واللطخ الذي لطخت عرض هذا الشاب به من جملة كيدكن، (إن كيدكن عظيم)، ثم قال آمرا ليوسف، عليه السلام، بكتمان ما وقع: يا (يوسف أعرض عن هذا) أي: اضرب عن هذا الأمر صفحا، فلا تذكره لأحد، (واستغفري لذنبك) يقول لامرأته وقد كان لين العريكة سهلاً أو أنه عذرها؛ لأنها رأت ما لا صبر لها عنه، فقال لها: (واستغفري لذنبك) أي: الذي وقع منك من إرادة السوء بهذا الشاب، ثم قذفه بما هو بريء منه، استغفري من هذا الذي وقع منك، (إنك كنت من الخاطئين)[2].

في هاتين الآيتين أربعة مواضع مما وقع الخلاف في قائله؛ وهل هو من الموصول لفظاً المفصول معنى أو لا، وجميعها مندرج تحت ضابط اختلاف القائل، وفيما يأتي بيانها:

الموضع الأول: قوله تعالى: (فلما رأى قميصه قد من دبر قال إنه من كيدكن)، اختلفوا في القائل أهو: العزيز، أم الشاهد؟، قال السمرقندي: "فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ يعني: مقدوداً من دبر قالَ ابن عمها إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ يعني: من صنيعكن"[3].

الموضع الثاني: قوله تعالى: (إن كيدكن عظيم) اختلفوا في القائل: أهو: العزيزأم الشاهد؟، قال الماوردي: "وفي قائل ذلك قولان: أحدهما: أنه الزوج ، قاله محمد بن إسحاق. الثاني: أنه الشاهد حكاه علي بن عيسى"[4]، قال مكي بن أبي طالب: "وقيل: إن القائل هذا هو الشاهد، ورد الجواب على قولها: (مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سوءاً)"[5].

الموضع الثالث: قوله تعالى: (يوسف أعرض عن هذا) اختلفوا في القائل: أهو: العزيز أم الشاهد؟، قال الواحدي بعد ما ذكر أنه العزيز: "وذهب الكلبي وغيره إلى أن هذا من كلام الشاهد الذي هو ابن عم المرأة"[6].

مفاتيح الغيب(ج428/18)، وابن كثير، البداية والنهاية(ج374/4)، والسيوطي، الدر المنثور(ج511/4)، الخفاجي، حاشية الشهاب(ج161/5)، و الشنقيطي، أضواء البيان(ج205/2).

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير(ج234/12).

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج384/4).

(3) السمرقندي، بحر العلوم(ج189/2).

(4) الماوردي، النكت والعيون(ج29/3)، وانظر: الطبري، جامع البيان(ج60/16)، الزجاج، معاني القرآن(ج101/3)، ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم(ج2130/7).

(5) مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية(ج3548/5).

(6) الواحدي، التفسير البسيط (ج86/12).

الموضع الرابع: قوله تعالى: (واستغفري لذنبك)، اختلفوا في القائل أهو: العزيز: قال السمرقندي وهو يبين أن الآمر بالاستغفار هو زوجها: "ثم أقبل عليها فقال: وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ يعني: توبي وارجعي عن ذنبك"[1]، أم هو: الشاهد: قال مكي بن أبي طالب: "(واستغفري) أنت زوجك: أي: سليه، ألا يعاقبك على ذنبك. (إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الخاطئين) هذا كله قول الشاهد لهما"[2].

وعلى هذه الأقوال جميعها تكون المواضع من الموصول لفظاً المفصول معنى، والضابط هاهنا اختلاف القائل؛ حيث يكون تارة العزيز، وتارة أخرى الشاهد.

وبعد الاطلاع على ما تيسر من كتب المفسرين القديمة والحديثة تبين للباحث أن أقوال المفسرين لا تخرج عن ثلاثة أحوال:

قوم رأوا تشتيت الضمائر وتوزيعها بين العزيز والشاهد، وقوم آخرون رأوا حصرها بالعزيز، ورأي ثالث رأى أصحابه أن القائل هو الشاهد في المواضع الأربعة.

والذي ترجح عند الباحث أن أصحاب القول بتشتيت الضمائر ليس عندهم بينة ولا برهان غير المنقول من الإسرائيليات، فحجتهم ضعيفة واهية، بل إن قولهم مخالف لقواعد التفسير العامة كقاعدة: الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتت[3]، والمراد بهذه القاعدة أن الضمائر التي يحتمل رجوعها إلى مرجع واحد، ويحتمل توزيعها على أكثر من مرجع، فإن الأولى رجوعها إلى مرجع واحد؛ لأن في توزيعها على أكثر من مرجع تفكيكاً للنظم[4].

بقي القول بتوحيد الضمائر وإرجاعها إلى قائل واحد، والذين قالوا بتوحيد الضمائر انقسموا إلى قسمين كما ذكرت:

قسم ذهب إلى أن القائل هو الشاهد، نقل هذا عن ابن عباس[5]، وهو قولُ السدي، وطائفة من المفسرين[6]، وهو مرجوح.

والقسم الثاني –وهم الأكثرون– ذهبوا إلى أن القائل في الآيتين هو زوجها: العزيز؛ لأنه صاحب الحكم وهو سيد القصر، قال ابن عاشور: "وَجُمْلَةُ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْعَزِيزِ إِذْ هُوَ صَاحِبُ الْحُكْمِ، وَجُمْلَةُ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ عطف عَلَى جُمْلَةِ يُوسُفُ أَعْرِضْ فِي كَلَامِ الْعَزِيزِ"[7]. وهذا ما يرجحه الباحث.

وممن ذهب إلى هذا الرأي الزمخشري، ولم يعارضه الطيبي في حاشيته، وأيده النسفي، وابن كثير، والبقاعي، والإيجي، وأبو السعود، وابن عجيبة، والقاسمي[8]، واستظهره أبو حيان، والألوسي[9]، وقدمه الواحدي، والبغوي، وابن عادل[1]، كل هؤلاء رأوا أن قائل الآيتين هو العزيز.

---

(1) السمرقندي، بحر العلوم(ج189/2).
(2) مكي، الهداية الى بلوغ النهاية(ج3548/5).
(3) السيوطي: معترك الأقران(ج578/3).
(4) انظر: الطيار، فصول في أصول التفسير(ص157).
(5) ابن عباس، تفسير ابن عباس(ص196).
(6) انظر: ابن عادل، اللباب(ج73/11).
(7) ابن عاشور، التحرير والتنوير(259/12).
(8) انظر: الزمخشري، الكشاف(ج461/2)، والطيبي، فتوح الغيب(ج310/8)، والنسفي، مدارك التنزيل(ج106/2–107)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج384/4)، والبقاعي، نظم الدرر(ج70/10)، والإيجي، جامع البيان في تفسير القرآن(ج219/2–220)، وأبا السعود، إرشاد العقل السليم(ج270/4)، وابن عجيبة، البحر المديد(ج590/2)، والقاسمي، محاسن التأويل(ج171/6).
(9) انظر: أبا حيان، البحر المحيط(ج262/6)، والألوسي، روح المعاني(ج416/6).

وبناء على ما تقدم فلا تكون هاتان الآيتان بما احتوتاه من مواضع مندرجتين تحت باب الموصول لفظاً المفصول معنى، والله أعلم بمراده.

المطلب الثالث: الآيتان الثانية والخمسون والثالثة والخمسون

قال تعالى: (ذلك لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي كَيْدَ الْخائِنِينَ *وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ ما رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ)[يوسف:52-53].

ذكر الله سبحانه اعتراف امرأة العزيز بما جرى بينها وبين فتاها يوسف وأنه بريء مما نسبت إليه، وذلك عندما سألها الملك فقال: (مَا خَطْبُكُنَّ) أي: شأنكن وخبركن (إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ) يعني: يوم الضيافة؟، فقالت النسوة جوابا للملك: حاش لله أن يكون يوسف متهما، والله ما علمنا عليه من سوء. فعند ذلك قالت امرأة العزيز الآن: تبين الحق وظهر وبرز، (أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ) أي: في قوله: (هي راودتني عن نفسي)، وإنما اعترفْتُ بهذا على نفسي، ذلك ليعلم زوجي أني لم أخنه في نفس الأمر، ولا وقع المحذور الأكبر، وإنما راودت هذا الشاب مراودة، فامتنع؛ فلهذا اعترفت ليعلم أني بريئة، (وأن الله لا يهدي كيد الخائنين وما أبرئ نفسي) تقول المرأة: ولست أبرئ نفسي، فإن النفس تتحدث وتتمنى؛ ولهذا راودته لأنها أمارة بالسوء، (إلا ما رحم ربي) أي: إلا من عصمه الله تعالى، (إن ربي غفور رحيم)[2].

قوله تعالى: (ذلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي كَيْدَ الْخائِنِينَ*وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ ما رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ)

اختلف المفسرون في قائل هاتين الآيتين على ثلاثة أقوال : أحدها: أنه امرأة العزيز، والثاني: هو يوسف عليه السلام، والثالث: القائل هو العزيز، وفيما يأتي بيان ذلك[3]:

القول الأول: القائل: امرأة العزيز، فعلى هذا يتصل بما قبله، والمعنى: ليعلم يوسف أني لم أخنه في غيبته الآن بالكذب عليه، وما أبرىء نفسي إذ كنت راودت يوسف عن نفسه لأن النفس باعثة على السوء إذا غلبت الشهوة عليها، (إلا ما رحم ربي) أي: إلا من عصمه الله تعالى، (إن ربي غفور رحيم)[4].

قال ابن القيم: "ولا يستبعد أن تقول المرأة هذا وهي على دين الشرك. فإن القوم كانوا يقرون بالرب سبحانه وتعالى وبحقه، وإن أشركوا معه غيره. ولا تنس قول سيدها لها في أول الحال (وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخاطِئِينَ) [يوسف: 29]"[5].

وعلى هذا القول لا يكون الموضعان من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ لاتحاد القائل في الآيتين مع ما سبق من كلام امرأة العزيز.

(1) انظر: الواحدي، التفسير البسيط(ج86/12)، والبغوي، معالم التنزيل(ج488/2)، و ابن عادل، اللباب(ج76/11).
(2) نقلته مختصرا، انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج394/4).
(3) انظر: الماوردي، النكت والعيون(ج48/3)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج447/2)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن(ج209/9).
(4) نقلته مختصرا، انظر: ابن كثير تفسير القرآن العظيم(ج394/4).
(5) ابن القيم، التفسير القيم(ص331).

القول الثاني: القائل هو يوسف عليه السلام، وهو من أغمض ما يأتي من الكلام أن تحكي عن شخص شيئاً ثم تصله بالحكاية عن آخر، ونظير هذا قوله: (يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ) هذا قول الملأ (فَماذا تَأْمُرُونَ) [الأعراف: 110] قول فرعون. ومثله: (وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِها أَذِلَّةً)[النمل: 34] هذا قول بلقيس، (وكَذلِكَ يَفْعَلُونَ) [النمل: 34] قول الله عزّ وجلّ، ومثله: (مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا)، هذا قول الكفار، فقالت الملائكة: (هذا ما وَعَدَ الرَّحْمنُ) [يس: 52]"[1]، وإلى هذا ذهب مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وابن أبي الهذيل، والضحاك، والحسن، وقتادة[2]، والسدي[3]، والطبري[4]، والواحدي[5].

قال الماوردي: "وإنما يجوز مثل هذا في الكلام، لظهور الدلالة على المعنى"[6].

قال محقق زاد المسير: "هذا القول ورد عن جماعة من المفسرين، وهو غريب، وكأنهم تتابعوا على ذلك حيث أخذه بعضهم عن بعض، وليس بصواب"[7].

قال الباحث: ومما يضعف هذا القول أن أصحابه لم يتفقوا في إرجاع الضمائر، ولم يتفقوا في المكان الذي قال فيه يوسف هذا الكلام، ولم يتفقوا في سبب قول يوسف عليه السلام: (وما أبرئ نفسي).

أما اختلافهم في إرجاع الضمائر فإنه ظهر في ضمير الفاعل في (ليعلم)، وفي ضمير المفعول في (أخنه)، وذكروا في ذلك أقوالاً أربعة[8]، أذكرها بإيجاز:

الأول: الضمير في الموضعين عائد على العزيز، والمعنى: ليعلم العزيز أني لم أخنه في امرأته بِالْغَيْبِ أي: إذا غاب عني.

الثاني: أن الضمير في قوله: (ليعلم) هو الملك، والضمير في قوله: (لم أخنه) هو العزيز، والمعنى: ليعلم الملك أني لم أخن العزيز في أهله بالغيب.

وهذان القولان مع اختلافهما مرويان عن ابن عباس.

الثالث: أن الضمير في الموضعين عائد على الملك، فالمعنى: ليعلم الملك أني لم أخنه، يعني الملك أيضاً، وفي وجه خيانة الملك قولان: أحدهما: لكون العزيز وزيره، فالمعنى: لم أخنه في امرأة وزيره، والثاني: لم أخنه في بنت أخنه، وزعموا أن امرأة العزيز كانت بنت أخت الملك.

الرابع: أن الضمير في قوله: (ليعلم) عائد على الله عزّ وجلّ، فالمعنى: ليعلم الله أني لم أخنه.

وأما اختلافهم في المكان فقيل: حكى مقولته في مجلس الملك، وقيل: حكاها في السجن، فأما أنه حكيها في مجلس الملك فصريح القرآن والسنة يرد هذا القول؛ فيوسف –عليه السلام– لم يوافق على أن يقدم عند الملك حتى تظهر براءته، وقال

(1) ابن الجوزي، زاد المسير(ج447/2).
(2) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج395/4).
(3) انظر: الطبري، جامع البيان(ج143/16).
(4) انظر: المصدر السابق،(ج143/16).
(5) انظر: الواحدي، التفسير البسيط(ج152/12-156).
(6) الماوردي، النكت والعيون(ج48/3).
(7) عبد الرزاق مهدي، تحقيق زاد المسير(ج448/2).
(8) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير(ج447/2).

للرسول: (ارجع إلى ربك فسأله ...)، ولم يذهب معه، ومن السنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي"[1]، يعني الرسول، وروى أحمد في مسنده في قوله: (فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ)[يوسف:50] فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو كنت أنا لأسرعت الإجابة، وما ابتغيت العذر"[2].

وأيضا بعد انتهاء مجلس الاعتراف طلب الملك أن يأتوه بيوسف ليستخلصه لنفسه، ولو كان معهم لما قال: ائتوني به، وأما أنه قال مقالته في السجن فليس عليه دليل، وكلا القولين مع تباينهما مرويان عن ابن عباس[3].

وأما اختلافهم في سبب قول يوسف (وما أبرئ نفسي) فقد ذكروا فيه خمسة أقوال: أحدها: أنه لما قال: (ليعلم أني لم أخنه بالغيب) غمزه جبريل عليه السّلام وقال: ولا حين هممت؟، فقال: (وما أبرّئ نفسي)، رواه عكرمة عن ابن عباس[4]، والثاني: أن يوسف لما قال: (لم أخنه) ذكر أنه قد همّ بها، فقال: (وما أبرّئ نفسي)، رواه العوفي عن ابن عباس، والثالث: أنه لمّا قال ذلك خاف أن يكون قد زكّى نفسه، فقال: (وما أبرّئ نفسي)، قاله الحسن، والرابع: أنه لما قاله، قال له الملك الذي معه: اذكر ما هممت به، فقال: (وما أبرّئ نفسي)، قاله قتادة، والخامس: أنه لما قاله، قالت امرأة العزيز: ولا يوم حللتَ سراويلك؟ فقال: (وما أبرّئ نفسي)، قاله السدي[5].

وقد حشد القائلون بهذا القول أحاديث وآثاراً كلها يطعن في مقام نبي الله يوسف عليه السلام، وكلها لا تثبت، ولو كانت صحيحة لكفتنا مؤونة رد هذا القول، قال ابن تيمية: "وهذا قول في غاية الفساد، ولا دليل عليه، بل الأدلة تدل على نقيضه"[6].

القول الثالث: أنه قول العزيز، والمعنى: ليعلم يوسف أني لم أخنه بالغيب، فلم أغفل عن مجازاته على أمانته، وما أبرىء نفسي من سوء الظن بيوسف، قال الشوكاني: "وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا"[7].

وعلى القولين الثاني والثالث يكون الموضعان من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ لاختلاف قائل (أَنَا راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ)[يوسف:51] عنه فيما بعده وهو: (ذلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ...)، ولاتصال القولين في اللفظ مما يوقع القارئ في الإيهام، فيكون الضابط هاهنا اختلاف القائل.

والذي يظهر للباحث أن القائل في الآيتين هو: امرأة العزيز، وسياق الكلام في الآيات وسباقها يدل على ذلك دلالة واضحة، فيوسف اكتفى بقوله لِرسول الملك: (ارْجِعْ إِلى رَبِّكَ فَسْئَلْهُ ما بالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ) [يوسف: 50]، قال ذلك وهو في السجن، وانقطع كلامه، ثم كان من الملك أن جمع النسوة مع امرأة العزيز، وسألهن عن ذلك بقوله: (قالَ ما خَطْبُكُنَّ إِذْ راوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حاشَ لِلَّهِ ما عَلِمْنا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا

(1) البخاري، صحيح البخاري برقم (4694)، مسلم، صحيح مسلم برقم (151)، ابن حنبل، المسند(ج2/326).
(2) ابن حنبل، المسند(ج2/347)، وقال الهيثمي: "وفيه محمد بن عمرو، وهو حسن الحديث"، الهيثمي، المجمع(ج7/40).
(3) انظر: الواحدي، التفسير البسيط(ج12/150).
(4) هذا الأثر أخرجه الطبري، برقم (19435) و(19436) و(19437) من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس، وسماك ضعيف في روايته عن عكرمة، وقد اختلط بأخرة، فهذا قول باطل يصح عن ابن عباس، وإن ثبت عنه فإنما يكون تلقاه عن كتب الأقدمين.
(5) انظر هذه الأقوال: الماوردي، النكت والعيون(ج3/48-50)، ابن الجوزي، زاد المسير(ج2/448-450).
((6)) ابن تيمية، مجموع الفتاوى(ج10/298).
(7) الشوكاني، فتح القدير(ج3/42).

راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ...) [يوسف: 51-...]، فالكلام موصول. حوار يدور بين الملك والنسوة، وأما يوسف فهو في السجن، وقد اكتفى بأمره رسولَ الملكِ أن يستفسر الملك عن ذلك.

ويؤيد هذا أن الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتت[1]، وهذه قاعدة لا ينبغي العدول عنها إلى خلافها إلا بدليل، ولا دليل صحيح هاهنا، فوجب البقاء على أصل النظم القرآني.

قال أبو حيان: "ومن ذهب إلى أن قوله: ذلك ليعلم إلى آخره، من كلام يوسف يحتاج إلى تكلف ربط بينه وبين ما قبله، ولا دليل يدل على أنه من كلام يوسف"[2].

وذكر ابن كثير أن هذا القول أقوى وأظهر، لأن سياق الكلام كله من كلام امرأة العزيز بحضرة الملك، ولم يكن يوسف- عليه السلام- عندهم، بل بعد ذلك أحضره الملك[3].

وممن رجح هذا القول الماوردي، والقرطبي، والنسفي، وأبو حيان، والسمين، وابن كثير، وابن عادل، والقاسمي، والسعدي، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم [4]، وقدمه ابن عاشور[5].

ويظهر أثر هذا الترجيح في معانيَ جليلةٍ ذكرها ابن القيم، لم تكن لتظهر ولا تتجلى إلا على هذا القول، يقول رحمه الله: "فإن قيل: فما معنى قولها: (ليعلم أني لم أخنه بالغيب)؟ قيل: هذا من تمام الاعتذار؛ قرنت الاعتذار بالاعتراف، فقالت ذلك أي قولي هذا وإقراري ببراءته: ليعلم أني لم أخنه بالكذب عليه في غيبته، وإن خنته في وجهه في أول الأمر، فالآن يعلم أني لم أخنه في غيبته، ثم اعتذرت عن نفسها بقولها: (وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي)، ثم ذكرت السبب الذي لأجله لم تبرئ نفسها، وهي أن النفس أمارة بالسوء، فتأمل ما أعجب أمر هذه المرأة، أقرت بالحق، واعتذرت عن محبوبها، ثم اعتذرت عن نفسها، ثم ذكرت السبب الحامل لها على ما فعلت، ثم ختمت ذلك بالطمع في مغفرة الله ورحمته، وأنه إن لم يرحم عبده وإلا فهو عرضة للشر، فوازن بين هذا وبين تقدير كون هذا الكلام كلام يوسف عليه السلام لفظاً ومعنى، وتأمل ما بين التقديرين من التفاوت"[6].

وبناء على ما تقدم فلا يكون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى لاتحاد القائل، والله أعلم بمراده.

(1) السيوطي، معترك الأقران(ج578/3).
(2) أبو حيان، البحر المحيط(ج289/6).
(3) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج395/4).
(4) انظر: الماوردي، النكت والعيون(ج48/3-49)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن(ج209/9)، والنسفي، مدارك التنزيل(ج118/2)، وأبا حيان، البحر المحيط(ج288/6)، والسمين الحلبي، الدر المصون(ج514/6)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج395/4)، وابن عادل، اللباب(ج129/11)، والقاسمي، محاسن التأويل(ج186/6)، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن(ص400)، و ابن تيمية، مجموع الفتاوى(ج298/10)، و ابن القيم، التفسير القيم(ج330/1).
(5) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير(ج292/6-293).
(6) ابن القيم، التفسير القيم (ص331).

الخاتمة:

الحمد لله الذي تفضل وأنعم وأعان ويسر، فبلغت بمنه وإحسانه خاتمة بحثي، ومن يسطر خاتمته نتائج، منها:

1- أن الموصول لفظاً المفصول معنى هو: مجيء الآية أو الآيات على نظم واحد يوهم اتصال المعنى.

2- ورد في قصة نبي الله يوسف -عليه السلام- عشرة مواضع، وقع فيها الخلاف بين المفسرين، ترجح منها عند الباحث سبعة مواضع فقط مندرجة تحت هذا العلم.

3- يمكن إرجاع هذه المواضع إلى ضوابط، منها: الحذف، والاستئناف، واختلاف عود الضمير، والتقديم والتأخير،

4- يعتبر هذا العلم من أشرف علوم القرآن، ففيه يحصل بيان آيات الله تعالى، وبه يرفع اللبس ويزول الإشكال.

5- قد يتنازع الموضعَ أكثرُ من ضابط يجعله مندرجاً تحت هذا العلم، كما في قوله: (وهم بها لولا أن رأى برهان ربه)، وقوله: (فأنساه الشيطان ذكر ربه).

6- هذا العلم قائم على الاختلاف في وقوع الانفصال في المعنى أو في تحديد موقعه، لذا تعد جل مواقع هذا العلم من المختلف فيه، إلا أن من المواضع ما اتفق على أنها من الموصول لفظاً المفصول معنى، ولا يوجد في قصة يوسف موضع اتفق على أنه من هذا العلم.

وبعد: فلله الحمد والشكران، وجزيل الثناء والعرفان، على ما تفضل وأنعم من إتمام هذا البحث، فإن وفقت فيه فبفضل من الله وحده، وإن اعتراه ما يعتري أي عمل بشري من خلل أو نقص -وهو حاصل- فلعل عذري أنني قدمت ما أستطيع من جهد ووقت.

والله وحده المسؤول أن يصلح حالي، وأن يبلغني مما يرضيه آمالي، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تم بحمد الله.

المصادر والمراجع

إبراهيم مصطفى وآخرون.(1410هـ- 1989م).*المعجم الوسيط*.، ط3. إستانبول: دار الدعوة.

ابن عطية. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي. (1422هـ)، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* .تحقيق:عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1.بيروت_لبنان:دار الكتب العلمية.

أبي حاتم ابن. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. الحنظلي.(1419هـ). *تفسير القرآن العظيم*.تحقيق:أسعد محمد الطيب.ط3. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز .

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، (1411هـ _1990م)، *معاني القرآن*، ط1. تحقيق:هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي: القاهرة_مصر.

الأزهري. محمد بن أحمد بن الهروي. (2001م). *تهذيب اللغة*.تحقيق:محمد عوض مرعب. ط1. بيروت_لبنان دار إحياء التراث العربي.

الأسطل، عبد الباسط محمد. (2008م). *منهج الإمام الشوكاني في عرض القراءات في تفسيره فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

الألوسي.شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. (1415هـ). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. (تحقيق:علي عبد الباري عطية. ط1. بيروت_لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن الأنباري. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين. (1424هـ_ 2003مـ). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*. ط1. بيروت_لبنان: المكتبة العصرية.

ابن الأنباري. محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر. *شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات*. ط5. تحقيق:عبد السلام هارون. دار المعارف.

البغوي. أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء محيي السنة.(1420ه). *معالم التنزيل في تفسير القرآن* .تحقيق:عبد الرزاق المهدي.ط1 بيروت_لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الثعلبي. أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق. (1422هـ_2002م). *الكشف والبيان عن تفسير القرآن*. تحقيق:الإمام أبي محمد بن عاشور. ط1.بيروت_ لبنان: دار إحياء التراث العربي.

ابن الجوزي. جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد.(1422هـ). *زاد المسير في علم التفسير*. تحقيق:عبد الرزاق المهدي.ط1. بيروت_لبنان: دار الكتاب العربي.

أبو حيان. محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي.(1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*.تحقيق:صدقي محمد جميل. بيروت_لبنان: دار الفكر.

الرازي. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بفخر الدين. (1420هـ). *مفاتيح الغيب*.ط3. بيروت_لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الراغب، الاصفهاني. *لمفردات في غريب القرآن*. تحقيق: محمد سيد كيلاني، لبنان: دار المعرفة.

الزّبيدي.محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني. أبو الفيض.الملقّب بمرتضى. *تاج العروس من جواهر القاموس*. دار الهداية.

الزجاج.إبراهيم بن السري بن سهل. أبو إسحاق. (1408هـ _1988م). *معاني القرآن وإعرابه* تحقيق:عبد الجليل عبده شلبي. ط1. بيروت_لبنان: عالم الكتب.

الزركشي. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر.(1376هـ–1957م). *البرهان في علوم القرآن*.تحقيق:محمد إبراهيم. ط1.دار إحياء الكتب العربية.

الزمخشري. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله.(1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. ط3. بيروت_لبنان: دار الكتاب العربي.

السمرقندي.أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم. *بحر العلوم*.

السمين الحلبي.أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*.تحقيق.أحمد محمد الخراط. دمشق_سوريا: دار القلم.

سيبويه. عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر. (1408هـ_1988م). *الكتاب*. تحقيق:عبد السلام محمد هارون. القاهرة_مصر :مكتبة الخانجي.

السيوطي. عبد الرحمن بن أبي بكر. (1394هـ_1974م). *الإتقان في علوم القرآن*.تحقيق:محمد إبراهيم. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي. عبد الرحمن بن أبي بكر. *تفسير الدر المنثور*. بيروت_لبنان: دار الفكر.

الطبري. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر.(1420هـ_2000م). *جامع البيان في تأويل القرآن*. ط1. تحقيق:أحمد محمد شاكر. بيروت_لبنان :مؤسسة الرسالة.

ابن عباد. الصاحب إسماعيل بن عباد. (1414ه – 1994م).*المحيط في اللغة*. تحقيق: محمد حسن آل ياسين.ط1.بيروت: عالم الكتب.

ابن عباس. عبد الله، *تنوير المقباس من تفسير ابن عباس*. (جمعهُ :الفيروزآبادي). بيروت_لبنان: دار الكتب العلمية.

العبدلي. خلود.*الموصول لفظاً المفصول معنى في القرآني الكريم من أول يس إلى آخر القرآن*.ط1. مركز تفسير .

ابن عقيلة المكي. أبو عبد الله محمد بن أحمد الحنفي.(1427هـ، 2006م). *الزيادة والإحسان في علوم القرآن*.أصل التحقيق: مجموعة رسائل جامعية. مركز البحوث والدراسات. ط1جامعة الشارقة.

ابن فارس. أحمد بن زكرياء القزويني الرازي. (1399هـ–1979م). معجم *مقاييس*. تحقيق:عبد السلام محمد هارون.دار الفكر

الفراء. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. *معاني القرآن*. تحقيق:أحمد يوسف النجاتي، وآخرون. ط1. مصر: دار المصرية.

الفيروزآبادي. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب.(1426ه_2005م). *القاموس المحيط*. تحقيق:مكتب التراث في مؤسسة الرسالة .ط8. بيروت_لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن قدامة. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي.(1388هـ_1968م)، *المغني*، مصر:مكتبة القاهرة.

القرطبي. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الخزرجي. (1384ه_1964م). *الجامع لأحكام القرآن الكريم*.تحقيق:أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. القاهرة_مصر: دار الكتب المصرية.

ابن كثير. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرش. (1419ه). *تفسير القرآن العظيم*.تحقيق:محمد حسين شمس الدين. ط1. بيروت_لبنان: دار الكتب العلمية.

الماوردي. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري. *النكت والعيون*، تحقيق:السيد ابن عبد المقصود. بيروت_لبنان: دار الكتب العلمية.

معابده. هارون. *التآلف الصوتي في القرآن الكريم*. مجلة دراسات.علوم الشريعة والقانون.

ابن منظور.محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين. (1414هـ). *لسان العرب*. ط3. بيروت_لبنان: دار صادر.

النَّحَّاس. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. (1421هـ). *إعراب القرآن*، ط1. بيروت–لبنان: دار الكتب العلمية.

الواحدي. أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري.(1430ه).*التفسير البسيط*. تحقيق :مجموعة من الباحثين. ط1.السعودية: عمادة البحث العلمي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

النيسابوري. أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي. *الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*.(141ه) ، ط1، تحقيق:صفوان عدنان داوودي. دمشق: دار القلم.